

المال والتجارة

AL MAL WALTEGARA

في حجاب الخطيوط والنزوتيد
(ضاعت الصناعة)

المشاكل الاقتصادية وتحرير سعر الصرف

المؤتمر الدولي للإدارة عن بعد
والجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة

بسم الله الرحمن الرحيم

رأس المال المصدر والمدفوع
١٢٢ مليون دولار أمريكي

رأس المال المرخص به
٥٠٠ مليون دولار أمريكي



شركة مساهمة مصرية بنك فيصل

فى نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٢

بيان بالتناجز المحققة	نهاية مارس ٢٠٠٢	نهاية مارس ٢٠٠٢	معدل النمو %
• إجمالى أصول البنك	١٢٢٨٦ مليون جم	١٠٢٠٢ مليون جم	٢١,٤
• جملة ودائع العملاء	١٠٧٢١	٨٧٢٢	٢٣,٠
• جملة أرصدة التوظيف والاستثمار	١٠٩٧٨	٨٨٧٢	٢٣,٧
• حقوق الملكية	٣٧٤	٣٤٨	٧,٥
• الخصصات	٧٠٧	٦٧٧	٤,٤

ويتيح البنك لعملائه مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية المتميزة تؤدى بأحدث الوسائل وتشمل:

- أوعية ادخارية متعددة المزايا ومتنوعة الأجال والخصائص... بالجنبيه المصرى والعملات الأجنبية .. تتفق جميعها وأحكام الشريعة الإسلامية وتحقق عوائد تنافسية فى السوق المصرية.
- تمويل المشروعات فى شتى الأنشطة الاقتصادية من خلال أدوات التوظيف الإسلامية كالمراجحات والمشاركات والمضاربات وغيرها .
- بيع وشراء النقد الأجنبى وتحصيل الشيكات والكمبيالات وأداء خدمات التحويلات الخارجية من خلال إدارات متخصصة وشبكة واسعة من المراسلين وكذا أداء خدمة التحويلات المحلية بالجنبيه المصرى باستخدام نظام السويفت .
- خدمة الصارف الألى التى تتيح التعامل مع البنك لمدة ٢٤ ساعة يومياً و ٧ أيام أسبوعياً فضلاً عن خدمة البنك الصوتى .
- إصدار بطاقة فيزا إلكترونى .. كأول بطاقة دفع دولية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية .. تستخدم فى المشتريات والسحب النقدى فى الداخل والخارج .
- نظام التعامل عبر الفروع حيث يمكن للعميل تنفيذ ما يرغب من تعاملات على حسابه من أى فرع داخل البلاد دون التقيد بفرع العميل ذاته وبما يعنى أن الفرع الذى يتواجد به العميل هو فرعه حيثما كان .
- خدمات أمناء الاستثمار وتتضمن تأسيس الشركات وتلقى الاكتتاب وإنشاء اتحادات الملاك ومتابعة التنفيذ والإشراف المالى والإدارى لمشروعات العملاء وسداد كافة الالتزامات الدورية نيابة عنهم وإقامة المعارض... فضلاً عن خدمات مركز ترويج وتيسير إجراءات تملك المصريين والأجانب للعقارات والأراضى التى تشمل كل ما يتعلق بعمليات التسويق والإعلان والبيع والشراء .

فروع البنك :

فرع الجيزة : (١٤٩) شارع التحرير - ميدان الجلاء - الدقى **فرع القاهرة :** (٣) شارع ٢٦ يوليو - القاهرة
الضروع الأخرى : الأزهر - غمرة - مصر الجديدة - الدقى - أسبوط - سوهاج - الإسكندرية - دمهور - طنطا - بنها - المنصورة - المحلة الكبرى - السويس - الزقازيق .

الإدارة العامة لأمناء الاستثمار : لخدمتكم فى المجالات العقارية والاستثمارية ومقرها ١٧ ش الفالوجا - العجوزة - ت : ٣٠٢٦٤٠٨

مجلة المال والتجارة

علمية - اقتصادية - مالية - عامة - تصدر شهرياً
العدد ٤١٠ - يونيو ٢٠٠٣ م

نائب رئيس التحرير

أ. د / كامل عمراؤ

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

أحمد عاطف عبد الرحمن

فَهْ هَذَا العدد

صفحة

- كلمة العدد (رئيس التحرير)
- في غياب التخطيط والتشديد (ضاعت الصناعة) ٢
- المشاكل الاقتصادية وتحرير سعر الصرف (قراءات) ٤
- الإحصاء البيئي والإدارة البيئية ٩
- دور التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت في الترويج السياحي وتنمية استثماراته ١٧
- المؤتمر الدولي للإدارة عن بُعد والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية ٢٦
- المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية (نموذج مقترح للتطبيق على مصر) ٢٩
- مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة ٤٤

القسم الأول خاص بنشر الأبحاث المحكمة وفقاً لقواعد النشر العلمي المتعارف عليها عن طريق الأساتذة كل في تخصصه

ثمن النسخة

جمهورية مصر العربية	١٥٠ قرشاً
سوريا	٥٠ ل.س
ليبيا	٥٠٠ درهم
لبنان	٢٥٠٠ ليرة
السودان	٤٠ جنيه
العراق	١٠٠٠ فلس
الجزائر	٥ دينار
الأردن	١ دينار
الكويت	٨٠٠ فلس
السعودية	١٠ ريالات
دول الخليج	١٠ دراهم

الإشتراكات

- الاشتراكات السنوية ١٨ جنيه مصرياً داخل جمهورية مصر العربية أو ما يعادلها بالدولار الأمريكي في جميع الدول العربية
- ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مجلة المال والتجارة على العنوان أدناه
- الإعلانات يتفق عليها مع الإدارة

في غياب التخطيط والترشيد « ضاعت الصناعة »

إننا قفزنا من عالم الشمولية وبدستور ملئ بالعشوائيات التي لا تتناسب مع المرحلة الاقتصادية الحالية إلى حرية مشوبة بالتخبط والارتجال مع تفعيل آليات السوق وقانون العرض والطلب والمنافسة والجودة بلا ضابط ... إلا أن الحرية التي نعيشها هي الحرية التي تدمر ولا تبني - حرية أطلقنا لها العنان حتى قضت على كل خطوة نخطوها نحو التحضر والتقدم بقصد اللحاق بالقطار الذي فاتنا منذ سنوات عديدة .

إن لدينا مراكز قوى تعيش بينما لا يعنينا الصالح العام من قريب أو بعيد - نجد أن لدى البعض أن يسير ويسيس الأمور حسب هواه وللأسف ... تؤدي إلى انحرافات خطيرة من مسئولين بميدين كل البعد عن العقاب الذي ربما يتعرض له البعض ... لغياب عنصر الرقابة وعناصر المسائلة ... عن تصرفات ربما زادت من عجز الموازنة التي تبكى وتبكي عليها والتي تعتبرها من قبل استنزاف المال العام ... مجرد تتمتع بحماية شخص ما ... يظن البعض أن ما يطرحه هو الصواب ولكنه هو الخطأ بعينه - ولا نريد أن نفوض في

أحوالنا والغالبية من شعب مصر يعيش دون جد الفقر وتحدث عن المليارات والدعم لنوى الحاجة - ونحن نجد أن هناك ضياعاً للمال العام ... بل هناك جهات حكومية تتصرف تصرفات مشبوهة ... مجرد قرب انتهاء السنة المالية عندما نجد أن هناك فائضاً في ميزانيتها قدر له أن يكون ... فما كان منها إلا أن تقرر فجأة إنفاق في أي اتجاه المهم ألا يبعد للدولة أولاً ومن ناحية ثانية حتى لا تصاب الميزانية لهذه الجهات في العام القادم بالتخفيض والتقصان .

في حين إن هناك من الجهات الحكومية وبخاصة

إن غياب دور الدولة في توجيه الاستثمار وترك الأفراد كلا يلعب حسب هواه وحسب مصالحه الشخصية غير مبال أدى إلى ضياع المصلحة العامة .

إن البعض ينظر إلى الإنفاق في الاستثمارات المختلفة إذا كانت تابعة للدولة كما تعيشها على سبيل المثال صناعة الطباعة حيث تمتلك الدولة من خلال وزاراتها وهيئاتها ومؤسساتها الصحفية وغير الصحفية من قدرات طباعية تعجز الدولة عن تشغيلها وتدير احتياجاتها من الخامات مما يعد إسرافاً وتبذيراً للمال العام - لأن شراء هذه المعدات والآلات الضخمة المنتشرة هنا وهناك بدون ضابط أو رابط وبدون دراسة جدوى ليؤكد صحة وسلامة الرأي الذي أثارناه وناشدنا المسئولين بأعلى صوتنا أنه لا بد من إيجاد نوع من التخطيط ودراسة جدوى من وراء الإنفاق العام الغير مسئول والذي في ظاهره يختلف عن باطنه وما يخفى وراء هذه التصرفات من انحرافات نتيجة لاستغلال السلطة أو ناتج عن مراكز سلطة جديدة يعمل لها البعض حساباً رغم فسادها .

إن العجز في الموازنة وما نعانى من أزمت اقتصادية يمثل جزءاً كبيراً منها في انحرافات بعض الوزارات والمؤسسات المسنودة ببعض الأسماء التي لها سلطانها الذي لا يزول عبر عشرات السنين وهي قابضة تعبت فساداً وأصبحت تمثل مراكز قوى جديدة تعمل لمصالحها ولصالح من حولها ولا يعنينا الصالح العام في مجموعه في وطن يعاني الكثير من كثافة سكانية متزايدة لا يجاريها عمل اقتصادي يساعد على تحقيق التوازن وتوفير عنصر الرفاهية الغائب عنا منذ سنوات طويلة ونحن نعلم كل يوم ونتنظره كل عام ضمن ميزانيات وخطط غاب عنها كل تخطيط أو توجيه



أحمد عاطف عبدالرحمن

إن العجز الموازنة ناتج عن الخلل في الأداء وسوء استغلال وتصرف من ذوي السلطة والتسلط ... الحكومة لا تجد مخرجاً لها إلا من الجيوب الخاوية لدافعي الضرائب ... إننا نعلم أن هناك مؤسسات صحفية لا تسد ما حصلت عليه من ضرائب دفعة أو تقوم بانتظام في سداد ضريبة المبيعات التي قامت بتحصيلها ولو رجعنا إلى تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي نشر أخيراً بعد عرضه على مجلس الشعب لنجد الكثير والكثير .

فالعودة والأخذ بأسلوب التخطيط والتوجيه والإشراف والرقابة من خلال برنامج حكومي أو من خلال برنامج حزب إن كان هناك أحزاب لها برامج فالخلل موجود ونعيشه نحن أصحاب المطابع من القطاع الخاص ونحن نواجه منافسة غير مشروعة بين العام والخاص وبين من يملك ومن لا يملك واستثمارات هائلة تخفى وراءها انحرافات ، الكل يعرفها ، وترك مجال إنتاج الورق يعاني من العجز والشلل وعن سد احتياجات الدولة وللحد من الاستيراد رغم أنه من المعروف عالمياً أن الدولة منتج سئ ، أليس فيما تعانيه الدولة من أزمة في الورق ... أهم سلعة استراتيجية بعد الغذاء مباشرة - مليارات أنفقت في مطابع صحفية وحكومية ومليار واحد لمصنع إنتاج ورق والدولة في حاجة لأكثر من مصنع ... اليس في هذا تخريب وغياب للترشيد الذي ننشده ونعنيه .

إن الصناعة ستظل تعاني وستفلق أبوابها - باباً وراء باب - من هول ما يحدث لها سواء من عشوائيات القرارات والضرائب الظالمة المطلوبة وفي ظل فوائد بتكية قاتلة ... فإن هرب البعض منا فله عذره وإن استمر البعض لفترات من الزمن من أجل عماله، فهذا قدره وهنا نغني الجادين وليس لصوص البنوك بمعرفة البنوك فالانحراف مزدوج ولكن ضاع الجاد منهم وسط الزحام وأصبح كل يوم يتم إعدام مشروع بعماله بعد إعدام صاحبه والكل يرى ويسمع ولكن المحصلة ستأتي وستكون النتيجة مروعة كما حدث في الزلازل والسيول وقطار الصعيد ولا نفيق إلا بعد حدوث الكارثة هذه هي حكومات مصر

والله المستعان ، ، ، ،

التعليمية والصحية والإسكان وغيرها وهي كلها مرافق وخدمات حيوية يستفيد منها الشعب كل الشعب ، يعتبرها العجز والشلل والتقصان - ولكن في وزارة مثل وزارة الإعلام وعن قنوات لا حصر لها المرئية أو المسموعة منها ما يعد استنزافاً للمال العام ولا طائل من ورائها وهنا نجد بذخاً وإسرافاً وتبذيراً لإعلام غير هادف ... بل يساعد على الانحراف من خلال ما يعرض من إباحيات تحت مدعاة الحرية والتقدم ... ونحن دولة مسلمة كما يقول الدستور ولا تتمشى مع حقيقة أوضاعنا كشعب مسلم وشرقي له تقاليده وعاداته بدلاً من أن نتجه للغرب لنأخذ منهم التكنولوجيا وتحديث الصناعة - للأسف نأخذ منهم كل ما يدمر الشباب ويعط من الأخلاق ... وهنا وفي أول مايو نتذكر قراراً سنوياً نحافظ عليه دائماً وهو خاص ببداية التوقيت الصيفي ... عندما وضعنا تشريعاً يهدف اقتصادي واجتماعي ولكن سرنا فيه بعد أن ضاع الهدف وذهب الرجاء - وهي زيادة الساعة ساعة من أجل التوم المبكر وحرصاً على الطاقة الكهربائية ومن ثم البشرية من السهر - ماذا حدث ... زادت ساعات عمل التلفزيون حيث يعمل ٢٤ ساعة حتى ضاع المثقف وضاع الفلاح وضاع الإنتاج الكل يسهر لمتابع الأفلام التي غاب عنها مقص الرقيب وأصبحت تدخل البيوت لتدمر شبابها وما الظواهر الاجتماعية في الجامعات والمدارس وما نسمع عنه من انحرافات إلا أنه تقليد أعمى لكل ما نشاهده ونتقله لنا شاشاتنا العريضة داخل البيوت تاركين المجد والنجاح لبعض القنوات العربية .

حتى إن المشاركة من قبل إعلامنا في أزماتنا الداخلية أو العربية نجدها غائبة عن أحداث الساعة ... والدليل على ذلك ما حدث في قطار الصعيد والذي فقدنا الكثير منهم بالموت وأقيمت المآتم في كل بيت وحرزنت مصر كلها إلا إعلامنا الغافل الضائع ... لم يشارك هذه الفئة في محتهم ونجد أن الفيديو كليب والأفلام المأقطة وما يشملها من مسخرة داخل البيوت وكأننا فقدنا الإحساس ونسير من الهدف إلى اللا هدف ، ومن الصالح إلى الطالح هذا مثل من الأمثال التي تستحوذ على جانب كبير من ميزانياتنا التي وصلنا من خلالها إلى الأقمار ... ونحن نرى الكثير والكثير من شعب لا يجد ما يسد رمقه لأنه لا يجد من يساعده لكي يعيش .

المشاكل الاقتصادية وتحرير سعر الصرف

بقلم د / محمد الباز

بالنسبة للمنافسة في السوق الداخلية
والسوق الخارجية .

(٢) إن تلك الإعفاءات لا تمثل في الواقع
العملي حافزاً للاستثمار وأن المستثمرين
يفضلون ضريبة ذات عبء أقل مصحوبة
بإزالة جميع المعوقات البيروقراطية
والإدارية .

(٣) إن تلك الإعفاءات تؤثر سلباً على الموارد
السيادية للدولة .

ومع تقديرنا لتلك المبررات إلا أنها محل نظر
للأسباب التالية :-

١ - إن جميع النظم الضريبية على اتساع
العالم كله تعرف الإعفاءات الضريبية
لحواجز اقتصادية واجتماعية ولم يقل أحد
إنها تشوه تلك النظم ... فالإعفاءات أداة
مهمة في إطار حزمة السياسات المالية
لترشيد توجيه الموارد الاقتصادية في
الاتجاهات المرغوبة فضلاً عن البعد
الاجتماعي لها .

مشاكل من داخل الإطار الاقتصادي

- ١ - الإعفاءات الضريبية .
 - ٢ - السياسة النقدية والائتمان المصرفي .
 - ٣ - المشروعات الصغيرة ومدى الحاجة إلى
تشريع خاص بها .
 - ٤ - بيئة الاستثمار والأعمال وتعدد منظمات
وتنظيمات رجال الأعمال والمستثمرين .
- في إطار الهوية الاقتصادية نود مناقشة بعض
القضايا التي تطرح على الساحة الاقتصادية
في هذه الأيام وهي :

أولاً :- الإعفاءات الضريبية .

تعلو بعض الأصوات وتكتب الكثير من المقالات
لكي تقود تياراً يدعو إلى إلغاء الإعفاءات
الضريبية لا سيما التي تضمنها قانون ضمانات
وحوافز الاستثمار « القانون ٨ لسنة ١٩٩٧ »
وتعديلاته ...

وتستند تلك الدعوة إلى المبررات
التالية :-

(١) إن تلك الإعفاءات تشوه النظم الضريبي
لأنها لا تضع الشركات على قدم المساواة

مباشرة أو رسوماً وإتاوات وغيرها والتي مازالت أعباؤها ثقيلة على المنتجات مقارنة بالدول والنظم الضريبية الأخرى ... ورغم ذلك تبقى أهمية الإبقاء على تلك الإعفاءات لأمرين أساسيين :

الأول : دعم ثقة المستثمر الوطنى والأجنبى ...
الثانى : رفع جاذبية مناخ الاستثمار فى مصر وتنافسيته بالنسبة للدول المجاورة ولو حتى من حيث شعور المستثمر ودوافعه النفسية .

وفى النهاية فمع تقديرنا لدعوات إلغاء الإعفاءات الضريبية التى تضمنها قانون وحوافز الاستثمار ودون أن تقتش داخل النوايا لأصحاب تلك الدعوات والتوقيت الذى تصدر فيه فإننا نرى أن الإبقاء على تلك الإعفاءات أو على الأصح الإجازات الضريبية هو الأولى بالاتباع للأسباب السابق ذكرها .

ثانياً :- السياسة النقدية والائتمان المصرفى .

هل يمكن أن تتوسع البنوك فى توظيف الأموال المتاحة لديها فى السندات الحكومية وأذون الخزانة وأن تحد من معدلات النمو فى حجم الائتمان واتجاه كثير من البنوك إلى تشييط ما يعرف ببنك المستهلك (Consumer Bank) وهذه الظاهرة وإن كانت فى بدايتها إلا أن التنبيه إليها ورصدها أمر مهم حتى لا تؤثر سلباً على تشييط السوق ومعدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى ... فضلاً عن ارتفاع تكلفة الائتمان ولم

٢ - إن ما تضمنه قانون ضمانات وحوافز الاستثمار ليس إعفاء من جميع أنواع الضرائب ولكنه فقط إجازة ضريبية لفترة محددة من الضريبة على أرباح شركات الأموال « أو ضريبة الأرباح التجارية والصناعية » .

٣ - إن التأثير الفعال لتلك الإعفاءات وجدواها الاقتصادية والاجتماعية لم تخضع لأية دراسات موثوقة يمكن الاستناد إليها والقول بعدم جدواها أقرب إلى الانطباع الشخصى وهذا لا يستقيم معه إصدار أحكام أو تقرير أوضاع .

٤ - إن تأثير الإعفاءات التى تضمنها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على الموارد السيادية للدولة لو تمت مقارنته بالإعفاءات والنظم الضريبية والجمركية التى انطوى عليها قانون المناطق الاقتصادية الخاصة لربما كان أثر القانون الأخير أكبر على الموارد السيادية .

٥ - إن التأثير النهائى للإعفاءات الضريبية التى تضمنها قانون ضمانات وحوافز الاستثمار على الموارد السيادية يجب أن يتضمن المحصلة النهائية لكل من الضريبة على الأرباح خلال فترة الإعفاء والضرائب والرسوم الأخرى المحمل بها المنتج فى مراحل المختلفة سواء أكانت ضرائب

للموضوعات المؤثرة على الاستثمار .

٣ - المبادرة باقتراح بعض السياسات الاقتصادية لا سيما في شأن رفع إنتاجية الاستثمارات وتحقيق التخصص الإنتاجي وإعادة هندسة سوق العمل بعد صدور قانون العمل الجديد ... وتدعيم الثقة في مناخ الاستثمار في مصر .

خامساً : تحرير سعر الصرف :

ربما لا يكون خروجاً عن إطار موضوع التكلفة الذى هو شاغلنا فى تلك الآونة ... أن نعرض هنا لقرار أو ما يطلق عليه السماح للبنوك بالتعامل بالسعر الفعلى لصرف العملات توحيداً لسعر الصرف الذى هو حديث مجتمع رجال المال والأعمال بل وقطاع عريض من المجتمع أنه قضية تحرير سعر صرف الجنيه ولكى يستبين الأمر بالنسبة للقارئ الذى قد لا يكون له علاقة بالدولار وأسعاره وهمومه ... فإن هناك حاجة لبعض التوضيح فى هذا الشأن ...

ذلك أن عملية الإصلاح الاقتصادى التى بدأت بالإصلاح المالى ارتكزت على عدة قواعد أساسية كان من أهمها التعامل مع موضوع سعر الصرف الذى اشتهر بسعر الجنيه بالنسبة للدولار حيث كانت هناك فى هذا الوقت خمسة أسعار للدولار .

■ سعر رسمى أو معلن « السعر المعلن من البنك المركزى المصرى » .

■ سعر الدولار فى التعامل مع الجمارك .

يحظ حتى الآن بالاهتمام المطلوب بل إن أسعار الفائدة على الودائع قد تتجه إلى الارتفاع فى الفترة القادمة مما قد يؤثر سلبياً على تكلفة الائتمان المصرفى .

ثالثاً : - المشروعات الصغيرة ومدى الحاجة إلى تشريع خاص بها .

يتردد الفكر الاقتصادى والمالى ما بين أمرين بشأن المشروعات الصغيرة هما : حاجتها إلى تشريع خاص بها أو عدم الحاجة إلى تشريع خاص ولكن إلى حزمة من السياسات والآليات فى مجالات التأسيس والتمويل والتسويق والدعم الفنى ... وفى كثير من الدول المتقدمة يكون هناك تشريع وجهة تعنى بشئون الاستثمار فى المشروعات الكبيرة والمتوسطة على غرار هيئة الاستثمار والمناطق الحرة لدينا وتشريع وجهة أخرى تعنى بشئون المشروعات الصغيرة .

رابعاً - بيئة الاستثمار والأعمال وتعدد منظمات وتنظيمات رجال الأعمال والمستثمرين وعدم وجود تنسيق كاف بينهما وصور توجهات مختلفة عنها ...

وفى الفترة القادمة سوف تشدد الحاجة إلى تنسيق منظمات وتنظيمات رجال الأعمال وفى هذا الصدد فإنه من المطلوب ما يلى :-

١ - ضرورة التنسيق بين منظمات الأعمال بشأن توحيد الرؤية حول القضايا الاقتصادية .

٢ - الاهتمام باقتراح الحلول بالنسبة

وفي الفترة الأخيرة وبعد أن عدلت الحكومة من استخدام ما لدينا من احتياطي في سد الفجوة بين العرض والطلب عادت مشكلة تعدد أسعار صرف الجنيه بالنسبة للدولار للظهور مرة أخرى ... ومن هنا كان السماح للبنوك بالتعامل بالسعر الفعلي وتحرير سعر صرف الجنيه ... أي ترك سعره حراً بالنسبة لبقية العملات وفقاً لظروف وأوضاع العرض والطلب .

وإذا كان لكل قرار تكلفته ... فإن التساؤل هنا عن **تكلفة هذا القرار مقارنةً بمنافعه** ... وعن تداعياته وتأثيره على مجمل الأوضاع الاقتصادية .

وتنقسم الآراء هنا إلى اتجاهين رئيسيين :

الاتجاه الأول : مع القرار لأنه يمثل اعترافاً بالحقائق الاقتصادية وهذا هو السبيل وربما يكون الوحيد لإعادة الاستقرار لسوق الصرف ... على قدر العرض ومستوى الطلب يتحدد السعر ... تلك هي القاعدة الذهبية في آليات السوق .

وهذا الاتجاه لا ينكر أن هناك ثمناً وتكلفة لهذا القرار ولكن لا بد من تحمله لأنه ليس فقط أفضل الحلول ولكنه قد يكون الحل الوحيد الناجح .

والاتجاه الثاني : على عكس الاتجاه الأول متحفظ بل ومعارض لهذا التوجه وعنده أيضاً أسبابه التي لعل من أهمها ثلاثة

■ **سعر الدولار بالنسبة لاتفاقيات الدفع** « أي التعامل مع الدول التي لنا معها اتفاقيات في التبادل التجاري »

■ **سعر الدولار في السوق الموازية .**

■ **سعر الدولار في السوق غير الرسمية أو السوق السوداء .**

وكانت هذه حالة غير طبيعية بل « فوضى في سوق الصرف » لا يمكن أن تصلح معها شئون المال والاستثمار أوتجرى في إطارها دراسات جدوى يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لأي مستثمر وكانت هذه إحدى المعوقات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية أو حتى الوطنية .

ونجحنا في إطار الإصلاح المالي في حل هذا اللغز ووصلنا إلى ما يشبه السعر الموحد للدولار بالنسبة للجنيه ومن ثم بالنسبة لبقية العملات ... واستمر هذا الوضع لعدة سنوات استقر فيها سعر الدولار بالنسبة للجنيه إلى حد كبير .

ثم عادت المشكلة للظهور منذ سنوات وقلت أقوال عديدة بشأن أسباب عودة المشكلة والبعض اتهم شركات الصرافة وبعض المضاربين ... وتدخلت الحكومة بعدة وسائل واستخدمت في ذلك احتياطي النقد الأجنبي كما تم رفع السعر المعلن أو الرسمي للدولار بالنسبة للجنيه مرتين غير أن تلك الوسيلة في التدخل عاجلت أعراض المشكلة ولم تعالج أسبابها ...

أسباب أساسية هي :-

١ - إن هيكل الواردات لدينا تحتل فيه مستلزمات الإنتاج والمعدات والأصول الرأسمالية اللازمة للإنتاج الوزن النسبي الأكبر ... وتلك سوف تتأثر ارتفاعاً في سعرها ... وسوف يكون لذلك تأثيره على أسعار المنتجات .

٢ - إن خفض سعر الجنيه يمكن أن يكون مفيداً في زيادة حجم الصادرات المصرية إذا كانت هناك مرونة في الطلب عليها ... ذلك أن من شأن تلك المرونة زيادة الصادرات عندما ينخفض سعرها ... ويرى هذا البعض أن تلك المرونة ليست متوافرة بالقدر الذي يسمح بمواجهة الآثار التي أشرنا إليها في البند الأول المتعلق بأسعار مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية المستخدمة في الإنتاج ويضيف إلى ذلك أيضاً تكلفة بعض الواردات الأخرى الضرورية المتعلقة بالدواء والغذاء .

٣ - إن هذا من شأنه أن يقود إلى زيادات غير مبررة في أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه لعدم فاعلية آليات سوق الصرف في إعادة الاستقرار إلى تلك السوق ... بسبب طبيعة السوق وعدم وفرة النقد الأجنبي لدى البنوك الذي يمكن من خلاله إعادة التوازن إلى السوق .

وهكذا هي طبيعة القضايا الاقتصادية لكل سياسة أو قرار يتعلق بها إيجابياته وسلبياته

ويكون التقييم النهائي هو محصلة تلك العناصر سلباً وإيجاباً ... ويظل هنا الدور المطلوب من البنك المركزي المصري بالغ الأهمية في تحديد وإصدار النظام الذي سوف تتبعه البنوك في تطبيق آليات تحرير سعر الصرف والرقابة على الالتزام بتطبيق هذا النظام ... وما أشارت إليه القيادة السياسية من ضرورة أن تستعيد البنوك دورها في تقديم خدمات تحقق وفرة في النقد الأجنبي لديها ومن خلال التوسع في تلقي النقد الأجنبي وتحويله بيسر وبالسعر المناسب بما يؤدي إلى استقرار وتوحيد سعر الصرف ويساهم في تنظيم سوق الصرف وقيادة البنوك لتلك السوق وضرورة حرص البنوك على إتمام جميع المعاملات المطلوبة بالنقد الأجنبي وممارسة دور فاعل في الداخل والخارج لجذب الإيداعات بالنقد الأجنبي لا سيما تحويلات المصريين بالخارج ومشاركة جميع فروع البنوك في القيام بذلك تحت إشراف مراكزها الرئيسية .

وكلمة أخيرة في هذا الموضوع

أن قرار تحرير سعر الصرف شأنه شأن جميع القرارات الاقتصادية المهمة لا يمكن أن تقابله بالقدح والمدح ولكن بالتقييم الهادئ والمتابعة الواعية والمرونة الكافية للحد من أي سلبيات وتعظيم المنافع والالتزام بالضوابط المصاحبة له ... لأن الأمر في النهاية يخصنا جميعاً ويجب ألا نسمع للبعض بالتشكيك كما يجب ألا نعتبر كل نقد أو تقييم مروفاً وخيانة ما دام يستهدف بحق الصالح العام .

الإحصاء البيئى والإدارة البيئية

إعداد / د. سميح أحمد محمود إبراهيم

مدرس الإحصاء والرياضيات - كلية التجارة - جامعة الزقازيق

ملخص البحث :

يتناول البحث دراسة العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة - ويتطرق البحث إلى دراسة الإحصاء البيئى والإدارة البيئية - ويناقش البحث هندسة الإدارة البيئية - ويدرس البحث الإدارة البيئية الذاتية - ويعالج البحث الإدارة البيئية بالجامعات - ويدرس البحث اشتقاق التوزيع الاحتمالى لمعدل الأداء فى الإدارة البيئية بالجامعات بهدف جعل معدل التحصيل الدراسى نهاية عظمى - والله ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه وسلم ،

العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة

يشمل الإحصاء التقليدى من الناحية النظرية عدة فروع من العلوم الإحصائية وهى الإحصاء الوصفى والإحصاء التحليلى والإحصاء الرياضى ونظرية الإحصاء والإحصاء التطبيقى والإحصاء اللامعلمى والإحصاء السكانى ومراقبة الجودة وبحوث العمليات

وغيرها - هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يحتوى علم الإحصاء التقليدى أيضاً من الناحية التطبيقية عدة فروع أخرى من العلوم الإحصائية وهى الإحصاء التربوى والإحصاء الزراعى والإحصاء الاقتصادى والإحصاء البيئى والإحصاء الفلكى والإحصاء الجغرافى والإحصاء الاجتماعى والإحصاء السياسى والإحصاء الدبلوماسى والإحصاء السياحى وغيرها - وجدير بالذكر فى هذا المجال أن هذه الفروع التطبيقية من العلوم الإحصائية تقوم على أساس البيانات المستخدمة فى التحليل الإحصائى - فإذا كانت البيانات المستخدمة جغرافية ينشأ علم الإحصاء الجغرافى - وإذا كانت البيانات المستخدمة تربوية ينشأ علم الإحصاء التربوى وهكذا - ويلاحظ أن هذه الفروع التطبيقية أيضاً تعتبر ناقصة بصورتها الحالية ولا تؤدى الغرض منها - فيجب التفكير فى تكملة هذه العلوم حتى تحقق أهدافها المرجوة - وتتلخص هذه الأهداف فى تحقيق التفاعل الكامل بين هذه العلوم والمجتمع - ويتأتى ذلك بتحديد المتغيرات

الموجودة في المجتمع في كل فرع من هذه الفروع ودراسة التوزيع الاحتمالي لكل متغير من هذه المتغيرات دراسة كاملة لمعرفة ما إذا كان هذه المتغيرات تتبع توزيعات احتمالية معروفة أم أنها تتبع توزيعات احتمالية جديدة غير معروفة - وغنى عن البيان أن هذه المحاولة تعتبر مجاًلاً خصباً وأرضاً بكرًا لأبحاث إحصائية حديثة ومتقدمة على مستوى العالم - ولهذه المحاولة البحثية العلمية فائدتان أولاهما خدمة المجتمع وحل مشاكله حلاً علمياً بتحقيق التفاعل الكامل بين هذه العلوم الإحصائية والمجتمع وثانيهما فتح مجالات جديدة للقيام بأبحاث علمية حديثة ومتقدمة على مستوى العالم .

والسؤال الآن :

كيف يتم تحديد المتغيرات في كل فرع من فروع هذه العلوم الإحصائية ؟ وغنى عن البيان إمكانية تحديد هذه المتغيرات بالتعاون بين المتخصصين في مجال هذه الفروع من العلوم الإحصائية والمتخصصين في الإحصاء - ففي مجال علم الاجتماع مثلاً يقوم خبراء الاجتماع بتحديد المتغيرات الاجتماعية القائمة بالمجتمع ويقوم خبراء الإحصاء بدراسة التوزيعات الاحتمالية لهذه المتغيرات ليقوم علم الإحصاء الاجتماعى بصورته الكاملة - وفي المجال التربوى يقوم خبراء التربية والتعليم بتحديد المتغيرات التربوية الموجودة بالمجتمع لدراسة توزيعاتها الاحتمالية بواسطة خبراء

الإحصاء ليظهر علم الإحصاء التربوى بشكله الكامل - وفي المجال الجغرافى يقوم علماء الجغرافيا بتحديد المتغيرات والظواهر الجغرافية ليقوم علماء الإحصاء بدراسة توزيعاتها الاحتمالية ليقوم علم الإحصاء الجغرافى بهيئته الكاملة - وهكذا في جميع العلوم الإحصائية في المجالات المختلفة - وفي الحقيقة فإن قيام هذه العلوم الإحصائية في صورتها الكاملة تقدم علوماً إحصائية حديثة ومتقدمة وغير معروفة على مستوى العالم وتحقق أهدافاً ثلاثة وهى :-

١ - تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء والمجتمع .

٢ - تقديم الحل العلمى لمشاكل المجتمع .

٣ - فتح مجالات حديثة ومتقدمة وغير مسبوقة في مجال الإحصاء .

وفي ضوء ما سبق فإنه يمكن القول إن علم الإحصاء التقليدى ينقسم إلى عدة فروع من الناحية النظرية وعدة فروع أخرى من الناحية التطبيقية - وهذه الفروع الأخيرة مطلوب إكمالها بهدف تحقيق التفاعل بين الإحصاء والمجتمع وتوفير الحل العلمى لمشاكل المجتمع وإثراء البحث العلمى في مجال الإحصاء .

بالإضافة إلى ما سبق فإنه يمكن القول بإمكانية استحداث أنواع أخرى جديدة حديثة ومتقدمة من العلوم الإحصائية بالإضافة إلى علم الإحصاء المعاصر التقليدى .

● ويمكن بيان هذه العلوم الإحصائية الجديدة والحديثة والمتقدمة على النحو التالي :

- ١ - علم الإحصاء اللوغاريتمي بالأساس العادي .
 - ٢ - علم الإحصاء الإسلامي .
 - ٣ - علم الإحصاء الأسى بالأساس العادي .
 - ٤ - علم الإحصاء اللوغاريتمي الإسلامي بالأساس العادي .
 - ٥ - علم الإحصاء الأسى الإسلامي بالأساس العادي .
 - ٦ - علم الإحصاء اللوغاريتمي بالأساس الطبيعي
 - ٧ - علم الإحصاء الأسى بالأساس الطبيعي .
 - ٨ - علم الإحصاء اللوغاريتمي الإسلامي بالأساس الطبيعي .
 - ٩ - علم الإحصاء الأسى الإسلامي بالأساس الطبيعي .
- وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن القول بأنه يوجد تسعة أنواع من العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة - فإذا أضفنا إلى هذه العلوم علم الإحصاء المعاصر (التقليدي) يكون عدد أنواع العلوم الإحصائية عشرة علوم إحصائية (تلك عشرة كاملة) .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

~~~~~

الإحصاء البيئي والإدارة البيئية

تعددت تخصصات علم الإحصاء التقليدي فأصبحت تشمل عدة فروع من الناحية النظرية وتحتوى على عدة فروع أخرى من الناحية التطبيقية - وبشكل علم الإحصاء البيئي أحد فروع علم الإحصاء التقليدي من الناحية التطبيقية - إذ أنه فى شكله الراهن عبارة عن استخدام الأساليب الإحصائية التقليدية فى تحليل البيانات البيئية - وبعبارة أخرى فإنه يمكن القول أن علم الإحصاء البيئي فى صورته الحالية عبارة عن تحليل البيانات البيئية باستخدام الأساليب الإحصائية التقليدية -

والسؤال الآن :

هل أصبح علم الإحصاء البيئي فى شكله الحالي كاملاً ؟ .

- وتقول الإجابة على هذا السؤال إن علم الإحصاء البيئي فى شكله الحالي مازال ناقصاً غير كامل - فيجب أن يتناول هذا العلم دراسة التوزيعات الاحتمالية للمتغيرات البيئية ومعرفة ما إذا كانت هذه المتغيرات تتبع التوزيعات الاحتمالية المعروفة أم تتبع توزيعات احتمالية جديدة غير معروفة .

- وغنى عن البيان أن تحديد المتغيرات البيئية التى تنتمى إليها متغيرات الإدارة البيئية يتم بواسطة خبراء وعلماء الإدارة البيئية - ويقوم الإحصائيون بدراسة التوزيعات الاحتمالية لهذه المتغيرات بهدف التوصل إلى الحل العلمى لمشاكل البيئة فى المجتمع محل الدراسة - وأعتقد اعتقاداً كاملاً بأن هذا النوع من

من الوضع الكائن إلى الوضع المأمول أو المستهدف - وتعتمد هندسة الإدارة البيئية على الآراء الجماعية دون الآراء الفردية - وترتبط هندسة الإدارة البيئية بالإحصاء البيئي ارتباطاً وثيقاً - ويلفة الإحصاء فإن معامل الارتباط بين الإدارة البيئية والإحصاء البيئي يساوى الواحد الصحيح - وتتأني هندسة الإدارة البيئية بتصميم استمارة إحصائية تتضمن كافة النقاط محل البحث يتم توزيعها على جميع خبراء الإدارة البيئية لاستيفائها بالبيانات المطلوبة وتحليلها بهدف التوصل إلى النتائج لبناء هندسة الإدارة البيئية - والله ولي التوفيق.



﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

~~~~~

الإدارة البيئية الذاتية

من المعلوم أن البيئة تؤثر وتتأثر بالإنسان - ولا تستطيع الحكومات مهما كانت مواردها المالية القيام بكامل مهامها نحو البيئة - وقد يدعو الأمر الكثير من الأفراد إلى التفكير في تدبير ورارد مالية ذاتية من أجل الاهتمام بالبيئة - ويرجع ذلك إلى الآثار النفسية للبيئة على الفرد والمجتمع - فالإنسان الذي يعيش في بيئة راقية ترتفع حالته النفسية الأمر الذي يكون له آثار طيبة على الإنتاج - والإنسان الذي يعيش في بيئة سيئة تتخفف حالته النفسية مما يكون له أسوأ الأثر على العملية الإنتاجية - وغنى عن

الدراسة لم يتم التطرق إليه من قبل على مستوى العالم .

- أي أن علم الإحصاء البيئي بهذا المفهوم لم تتناوله الأبحاث العلمية حتى الآن على مستوى العالم .

- ويعنى ذلك أن قيام علم الإحصاء البيئي بهذا المفهوم الجديد يحقق أهدافاً ثلاثة هي :

١ - تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء البيئي والإدارة البيئية .

٢ - التوصل إلى الحل العلمي لمشاكل البيئة .

٣ - خلق أرض بكر ومجال خصب لأبحاث علمية جديدة غير مسبوقة على مستوى العالم الأمر الذي يجعلنى أقول بملء الفم أن علم الإحصاء البيئي يعتبر من أهم فروع العلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة

والسؤال الذى يفرض نفسه الآن على بساط البحث هو : هل يتنافس المتنافسون ؟ والله المستعان وهو ولي التوفيق .



﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم »

~~~~~

## هندسة الإدارة البيئية

يقصد بهندسة الإدارة البيئية الخطوات التى يجب اتخاذها للانتقال من الوضع الكائن للإدارة البيئية إلى الوضع الذى يجب أن تكون عليه هذه الإدارة - أى الانتقال بالإدارة البيئية

منصبى نائب رئيس الجامعة لشئون البيئة  
ووكيل الكلية لشئون البيئة لهما دلالة ومغزى -  
فأما الدلالة فهي حضارية الجامعة - وأما  
المغزى فهو الارتقاء بالعملية التعليمية - وبين  
الدلالة والمغزى تكمن واجبات نائب رئيس  
الجامعة لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون  
البيئة - والله ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله  
وصحبه وسلم ،

~~~~~

التوزيع الاحتمالى لمعدل الأداء فى الإدارة البيئية بالجامعات

من المعلوم أن معدل الأداء فى الإدارة البيئية
بالجامعات يتناسب طردياً مع معدل التحصيل
الدراسى بالجامعات - فإذا ارتفع معدل الأداء
فى الإدارة البيئية بالجامعات يرتفع معدل
التحصيل الدراسى - وإذا انخفض معدل الأداء
فى الإدارة البيئية ينخفض معدل التحصيل
الدراسى - فإذا فرضنا أن معدل التحصيل
الدراسى (س) ومعدل الأداء فى الإدارة البيئية
بالجامعات (ص) فإنه يمكن اشتقاق التوزيع
الاحتمالى لمعدل الأداء فى الإدارة البيئية
بالجامعات بدلالة التوزيع الاحتمالى لمعدل
التحصيل الدراسى بالجامعات - ومن المعلوم أن
كثافة احتمال معدل التحصيل الدراسى د(س)
تعطى على النحو التالى :

$$د(ص) = \frac{1}{(ل\text{وب} - ل\text{وأ}) \times س}$$

البيان أن المقصود بالبيئة الراقية تلك البيئة
التي تحظى باهتمام الإنسان - والمقصود بالبيئة
السيئة تلك البيئة التي لا تحظى باهتمام
الإنسان - ولقد تجلت الإدارة البيئية الذاتية
فى الإدارة القوية لبعض أهل القرى بمصرنا
الخالدة حيث تولوا تدبير الأموال اللازمة ذاتياً
وقاموا برصف شوارع هذه القرى وتشجيرها
ومداومة نظافتها من الآفات فبدت وكأنها
قطعة من القاهرة وفى الحقيقة فإن أمثال هذه
التجارب جديرة بالدراسة والتقليد فى جميع
القرى مصداقاً للحديث النبوى الشريف
(النظافة من الإيمان) . والله ولى التوفيق .

﴿ سنقرئك فلا تنسى ﴾

« اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم ،

~~~~~

## الإدارة البيئية بالجامعات

فى الآونة الأخيرة تم إنشاء مناصب نائب رئيس  
الجامعة لشئون البيئة ووكيل الكلية لشئون  
البيئة بالجامعات بمصرنا الخالدة - وكما أود  
تعميم هذه التجربة بالجامعات على المستويات  
العربية والإسلامية والدولية - وكما أتمنى إنشاء  
أقسام علمية للإدارة البيئية بكلية الاقتصاد  
 والتجارة والعلوم الإدارية بالجامعات على هذه  
المستويات - وكما أمل إنشاء كليات للإدارة  
البيئية بالجامعات العربية والإسلامية والعالمية  
- ولا غرو فالبيئة عنوان الإنسان - ولا عجب  
فالبيئة مرآة الإنسان - وفى الحقيقة فإن

$$1 = \int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} d\text{ك} \quad \text{ك ب}$$

$$1 = \int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} d\text{ك} \quad \text{ك ب}$$

$$\frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{م} \quad \text{ك ب}$$

$$\frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{م} \quad \text{ك ب}$$

$$\text{كأ} \geq \text{ص} \geq \text{كب}$$

ويمكن إيجاد توقع المتغير ص على النحو التالي :

$$\text{ت (ص)} = \int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \text{ص د (ص د ك)} d\text{ك} \quad \text{ك ب}$$

$$\int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} d\text{ك} = \text{د ص} \quad \text{ك ب}$$

$$\frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{د ص} \quad \text{ك ب}$$

ويعلمومية أ ، ب الحدين الأدنى والأعلى للطلاب في ضوء السنوات الدراسية السابقة ويفرض أن :

$$10000 = \text{ب} \quad 100000 = \text{أ}$$

$$\text{د (ص)} = \text{د (ص)} \quad \text{د ص} \quad \text{د ص} \quad \text{د ص}$$

ص = ك س  
حيث ك مقدار ثابت

$$\text{د ص} = \text{د ص} \quad \text{د ص}$$

$$\frac{1}{\text{ك}} = \frac{\text{د ص}}{\text{د ص}} \quad \text{د ص}$$

$$\frac{1}{\text{ك}} = \frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{د ص} \quad \text{د ص}$$

$$\frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{د ص} \quad \text{د ص}$$

$$\frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} = \text{د ص} \quad \text{د ص}$$

$$\text{كأ} \geq \text{ص} \geq \text{كب}$$

وتكون د (ص) كثافة احتمال تحت الشرط التالي :

$$\int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \text{د (ص د ك)} d\text{ك} = 1 \quad \text{ك ب}$$

حيث م مقدار ثابت .

$$\int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \frac{\text{د ص}}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} d\text{ك} = 1 \quad \text{ك ب}$$

$$\frac{\text{د ص}}{\text{ص}} = \int_{\text{كأ}}^{\text{كب}} \frac{1}{(\text{لوكب} - \text{لوكأ})} d\text{ك} \quad \text{ك ب}$$

مستوى العالم في الإحصاء .

٢ - بناء علم الإحصاء البيئي بناءً تاماً بالتعاون بين خبراء الإحصاء وخبراء الإدارة البيئية .

٣ - هندسة الإدارة البيئية للانتقال بها من وضعها الحالي إلى وضعها المستهدف .

٤ - تنمية الوعي البيئي بهدف رفع مستوى الإدارة البيئية الذاتية .

٥ - الاهتمام بالإدارة البيئية بالجامعات بهدف رفع مستوى العملية التعليمية .

٦ - تحقيق التفاعل التام بين علم الإحصاء البيئي وعلم الإدارة البيئية .

٧ - عقد ندوات و مؤتمرات علمية في موضوعات الإحصاء البيئي والإدارة البيئية .

٨ - إنشاء مجلات علمية بالجامعات والكليات في مجال الإحصاء البيئي والإدارة الطبية .

٩ - إنشاء جمعيات علمية في مجال الإحصاء البيئي والإدارة البيئية .

١٠ - إنشاء أقسام علمية بالكليات والجامعات للإحصاء البيئي والإدارة البيئية - ( تلك عشرة كاملة )

والله ولى التوفيق ...

$$\frac{10000 - 100000}{(10000 - 100000)} = \text{ن.ت ( ص )}$$

$$\frac{90000}{5 - 4} = 90000 \text{ طالب}$$

ويعنى ذلك أن معدل الأداء لإدارة البيئية يكون نهاية عظمى عندما يكون عدد الطلاب بالجامعة مساوياً ٩٠٠٠٠ طالب - وغنى عن البيان إمكانية اشتقاق بقية معالم هذا التوزيع لمعرفة خصائصه - والله ولى التوفيق .

## نتائج وتوصيات

فى ضوء هذه الدراسة يمكن تلخيص نتائج وتوصيات هذا البحث على النحو التالى :

١ - الاهتمام بالعلوم الإحصائية الحديثة والمتقدمة وإنشاء أقسام علمية لهذه العلوم بالجامعات - ويحقق هذا الاهتمام ما يلى :-

أ - تحقيق التفاعل التام بين الإحصاء والمجتمع .

ب - التوصل إلى الحل العلمى لمشاكل المجتمع .

ج - فتح مجالات جديدة لأبحاث علمية حديثة ومتقدمة وغير مسبقة على

## المراجع

أولاً : المراجع ( باللغة العربية )

- ١ - د / سميح أحمد محمود إبراهيم  
« التوزيع الاحتمالى لمعدل الأداء  
الإدارى » - كلية التجارة - جامعة  
الزقازيق ٢٠٠١ م .
- ٢ - د / سميح أحمد محمود إبراهيم  
« الإحصاء اللوغاريتمى والإحصاء  
التربوى » - كلية التجارة - جامعة  
الزقازيق ٢٠٠١ م .
- ٣ - د / سميح أحمد محمود إبراهيم  
« التوزيع الاحتمالى لمعدل التحصيل  
الدراسى » - كلية التجارة - جامعة  
الزقازيق ٢٠٠١ م .

ثانياً : المراجع ( باللغة الإنجليزية )

- 1 - Dr. Samih Ahmed Mahmoud “ **Samih Log - Uniform Distribution** “ Faculty of Commerce . Zagazig University , 2001.
- 2 - Dr. Samih Ahmed Mahmoud “ **Samih Contributions In Statistics** “ Faculty of Commerce . Zagazig University , 2001.
- 3 - Dr. Samih Ahmed Mahmoud “ **Samih Probability Distributions** “ Faculty of Commerce , Zagazig University , 2001.



## شركة بيع المصنوعات المصرية

نلبى كل الرغبات  
وتوفر جميع الاحتياجات



معروضات مصرية رائعة نهدىها لعملائنا بأسعار خاصة

بيع المصنوعات المصرية ...

٧١ عاماً من التميز

# دور التجارة الإلكترونية وشبكة الإنترنت في الترويج السياحي وتنمية استثماراته

مقدم من  
سمير سعد مرقص

■ مدير عام بمصلحة الضرائب العامة  
■ زميل الجمعية الملكية البريطانية للحاسبات الإلكترونية  
■ زميل جمعية الضرائب المصرية ■ زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب  
■ محاضر بالدراسات العليا بكلية التجارة بدمهور

## مقدمة :-

تشير الدلائل العلمية إلى التزايد الملحوظ للدور الذي تلعبه السياحة بصفة عامة في قضايا التنمية الاقتصادية بالدول النامية أو بالدول المتقدمة على حد سواء ، وقد انعكس ذلك في الاهتمام الشديد من جانب حكومات كثير من دول العالم بقطاع السياحة ، وتمثل ذلك في الاهتمام في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية والمحلية لإنشاء المشروعات السياحية بالإضافة إلى التسهيلات الممنوحة مثل الإعفاءات الجمركية والضريبية على إيرادات وواردات قطاع السياحة ، وتعتبر المقومات والموارد السياحية من أهم ركائز العرض السياحي لأي دولة وخاصة في عالم يتنافس بشدة من أجل جذب أكبر قدر من السياح ، ولا شك أن مصر يمكن اعتبارها من الدول القلائل في العالم التي تتوافر فيها جميع المقومات والموارد السياحية ، فمصر تمتلك العديد من الآثار التاريخية القديمة التي قلما تتوافر بذلك القدر في العديد من دول العالم المتنافسة معها

في مجال السياحة ، كما تمتلك - أيضاً - الموقع الجغرافي الممتاز كحلقة وصل بين القارات الثلاث ، إلى جانب ذلك القدر النسبي من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، بالإضافة إلى ذلك الشريط الطويل من الشواطئ الممتدة سواء على البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر (١) .

انتهت إحدى الدراسات إلى أن للإيرادات السياحية تأثيراً إيجابياً - إلى حد ما - على الناتج القومي الإجمالي لمصر ، فزيادة مقدارها ١٠ ملايين جنيه مصرى في الإيرادات السياحية قد أدت إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي لمصر بمقدار ١٨ مليون جنيه مصرى . بالإضافة إلى ذلك فإن للإيرادات السياحية تأثيرها الإيجابي على المكونات الرئيسية للإنفاق الكلى وهى الإنفاق الاستهلاكى والاستثمارى والإنفاق على الواردات ولكن بمقادير غير متساوية ، حيث كان التأثير الأكبر على الاستهلاك بينما كان التأثير الأقل على الاستثمار الخاص (٢) وهذا يتطلب :

إنترنت .

**المبحث الأول :** البيانات التي يمكن توفيرها للمستثمرين عن الاستثمار السياحي في مصر .

**المبحث الثاني :** البيانات التي يمكن توفيرها للسائحين عن المزايا النسبية للسياحة المصرية .

**المبحث الثالث :** توفير بيانات وخدمات متكاملة لخدمة السائحين .

### الفصل الأول

التجارة الإلكترونية ( التعريف بها - مزاياها -

مكوناتها وهيكلها )

(( المبحث الأول ))

**التجارة الإلكترونية وشبكة إنترنت**

### التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية هي إحدى تطبيقات تكنولوجيا الاتصال الرقمي الشبكي الذي يتم من خلال الحاسبات الإلكترونية باستخدام شبكة الإنترنت وتوظيفها في إجراء المعاملات التجارية من شراء وبيع للسلع والخدمات وكذلك نقل المعلومات والدعاية والإعلان وكذلك إبرام التعاقد والسداد والتسليم أحياناً كما هو الحال في بعض الخدمات التي يمكن تداولها من خلال الحاسب ويستخدم في الوصول إلى الهدف البريد الإلكتروني والصور الحية والنقود الإلكترونية وبطاقات الائتمان Credit Card وكذلك استلام الخدمات من خلال الشاشة أو الطابعة أو CD ROM أو Floppy Disk ... إلخ .

(١) العمل على زيادة الإيرادات السياحية وذلك عن طريق اتباع كافة الوسائل المشجعة للسياحة لما لها من أثر على الناتج القومي الإجمالي .

(٢) التقليل والحد من أثر السياحة العكسية عن طريق تقليل التسرب في الدخل القومي الناتج عن اتجاه المواطنين للسياحة خارج البلاد بتشجيع السياحة الداخلية ومن ثم الإنفاق المترتب على ذلك لما له من أثر إيجابي على ميزان المدفوعات .

(٣) الاهتمام بصناعة السياحة وتشجيع الصناعات المرتبطة بها وتنميتها وهذا يتطلب جذب المزيد من الاستثمارات في هذا القطاع والترويج له لزيادة قيمة مضاعف السياحة .

### منهج البحث

سيتناول الباحث هذا البحث من خلال المنهج التالي :

**الفصل الأول :** شبكة إنترنت ( التعريف بها -

مزاياها - مكوناتها وهيكلها )

**المبحث الأول :** شبكة إنترنت

( التعريف بها - مزاياها ) .

**المبحث الثاني :** مكونات وهيكل شبكة

الإنترنت .

### الفرع الأول :

مكونات شبكة الإنترنت.

**الفرع الثاني :** هيكل الإنترنت.

**الفصل الثاني :** البيانات التي يمكن توفيرها للمستثمرين والسائحين عبر شبكة

## تعريف التجارة الإلكترونية

إن محاولة وضع تعريف للتجارة الإلكترونية لابد أن يستمد من طبيعتها ويعكس خصوصيتها وهي :-

أ - إجراء المعاملات التجارية من خلال شبكة الإنترنت (٣) .

ب - نقل المعلومات والبيانات على اختلاف أنواعها عبر الشبكة (٤) .

ج - الاستخدام الأمثل لما تتيحه الشبكة من إمكانيات ضخمة سواء كانت تتعلق بالصوت أو الصورة أو الحركة ... إلخ (٥) .

ومن ثم يرى الباحث تعريف التجارة الإلكترونية بأنها استخدام شبكة الإنترنت في إجراء المعاملات التجارية على اختلاف أنواعها وكذلك تبادل المعلومات بشأنها باستخدام ما تتيحه الشبكة من إمكانيات .

ومن ثم فإن التجارة الإلكترونية تختلف عن التجارة التقليدية في أن الأولى تستخدم شبكة الإنترنت في إبرام الصفقات والمعاملات .

## التجارة الإلكترونية

## وهجم الإنترنت ومعدل نموها

انتهت إحدى الدراسات (١١) إلى أن حجم المبيعات المتوقع على الإنترنت سوف يبلغ ٢,٢ تريليون دولار وهو يمثل ٥ % من إجمالي المبيعات في العالم وكان حجم التجارة الإلكترونية يبلغ ٩٧٣ بليون دولار عام ١٩٩٨ بينما يتوقع أن يصل إلى ١٣٢٤ بليون دولار في

عام ٢٠٠٢ بمعدل نمو سنوي ٢٠٠ % ويبلغ عدد الأفراد الذين يقومون بالشراء عبر الإنترنت في الولايات المتحدة ٤٠ مليون فرد في عام ٢٠٠٣ بعائد ١٠٨ بليون دولار ويبلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٣٢٠ مليون فرد عام ٢٠٠٢ كما يبلغ عدد مستخدمي الكمبيوتر المتصلين بشبكة الإنترنت ١٠ % ويبلغ عدد الشركات التي تتعامل مع التجارة الإلكترونية ٤٣٥٠٠٠ شركة في عام ٢٠٠٠ .

وفي إحصائية منشورة عن شبكة الإنترنت (١٢) ١ - تتكون شبكة الإنترنت من ٣ ملايين جهاز حاسب .

٢ - تتكون من ٢٥٠٠٠ شبكة .

٣ - معدل نمو الشبكة ١٠٠ % خلال الخمس سنوات الأخيرة (١٣) .

٤ - إن أكثر من ١٠٠٠ حاسب آلي ينضم إليها يومياً .

٥ - إن معدل النمو في الفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٥ يعادل النمو في الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٣ .

٦ - إن كمية البيانات التي تدخل الشبكة تزيد ١٠ % كل شهر و ٢١٤ % كل سنة .

٧ - إن أكثر من ٣٠ مليون شخص يستخدمون الإنترنت بشكل مباشر حالياً و ٥٠ مليون شخص يستخدمها بشكل غير مباشر .

٨ - شهد عام ١٩٩٥ مضاعفة شبكة الإنترنت عما وصلت إليه في عام ١٩٩٣ ولذلك حققت هذه الشبكة فكرة القرية الكونية

ويبلغ عدد الشركات الأمريكية التي تستخدم التجارة الإلكترونية ١٩٨ ألف شركة قطاع خاص في نهاية ٢٠٠١ .

ويحتل الشرق الأوسط ما لا يزيد عن ٥% من هذا الحجم .

### تعريف إنترنت Internet

تعددت التعريفات الخاصة بالإنترنت وسيحاول الباحث إلقاء الضوء على هذه التعريفات فقد عرفها (١٧) Rick Gates بأنها مصدر من مصادر المعلومات .

- كما يعرفها البعض الآخر (١٨) بأنها مجموعة مفككة من ملايين الحاسبات موجودة في الآلاف من الأماكن حول العالم ويمكن لمستخدمي هذه الحاسبات استخدام الحاسبات الأخرى للعثور على المعلومات أو المشاركة في ملفات في ضوء بروتوكولات معينة - Internet Pro- tocol .

- بينما يرى البعض (١٩) الآخر أن تعريف إنترنت يعتمد على عمل الشخص الذي يريد تعريفها ومن ثم فهو يختلف من شخص لآخر والتعريف الشائع لها أنها طريق المعلومات فائق السرعة أو أسرع طرق المعلومات أو الطريق السريع الرقمي أو شبكة المعلومات الرقمية أو طريق البيانات السريعة أو شبكة المعلومات الدولية ويفضل الباحث الاصطلاح الأخير من الاصطلاحات الشائعة وتعتبر إنترنت انتصاراً للسوق الحر على التخطيط المركزي بما يوفره طريق المعلومات فائقة السرعة - Information Su-

بالنسبة لمواطني انترنت كما يطلق عليها البعض .

٩ - طبقاً لقانون مور (١٤) فإن قوة أجهزة الكمبيوتر وقدرتها تتضاعف كل ثمانية عشر شهراً وهو من أهم أسباب شبكة انترنت .

١٠ - إنه طبقاً لقانون ميتكالف (١٥) فإن قيمة أي شبكة تتحدد على أساس فائدتها لمستخدميها وهذا السبب جعل النمو يأخذ شكل متوالية هندسية مع زيادة عدد مستخدميها .

ويرى البعض (١٦) أن حجم المعاملات المالية التي تمت من خلال التجارة الإلكترونية بلغت ٢٨ مليار دولار عام ١٩٩٧ وأنها من المتوقع أن تصل إلى ١٠٥ مليار دولار عام ١٩٩٩ - ٣٠٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية - وألمانيا - وبريطانيا ٦٤% من حجم هذه التجارة وتتم سداد قيمة هذه المعاملات إلكترونياً بنسبة ٩٥% في الولايات المتحدة ، و ٧٥% في الدول الأوروبية .

ويبلغ عدد الذين يتعاملون في التجارة الإلكترونية عالمياً ٣٠٠٠ مليون شخص في نهاية ٢٠٠١ و ٣٩% من الشركات الأوروبية وأن ٧٥% من الشركات الأوروبية لها موقع ثابت على الشبكة الدولية وينتظر أن تصل إلى ١٠٠% في نهاية عام ٢٠٠٢ .

فاعليتها باستخدام الأنظمة الصوتية ( التعرف على الصوت ) إضافة إلى تطوير الأنظمة المرئية لتواكب هذا التقدم الهائل من خلال تكنولوجيا الواقع الافتراضي Virtual reality والحقائق المجسدة التي ما كانت التكنولوجيا التقليدية قادرة على توفيرها إلا بعد عشرات السنين وساعد على ذلك أن البرامج المستخدمة تتطور بنفس السرعة.

## (( المبحث الثاني )) مكونات وهيكل إنترنت الفرع الأول مكونات شبكة إنترنت

**شبكة إنترنت وأوجه اختلافها عن باقي الشبكات**  
أولاً : شبكة إنترنت لا تختلف عن باقي الشبكات في المقومات التالية :

- (أ) وحدة الإرسال Sending Unit .  
وهي المسؤولة عن إرسال البيانات والمعلومات إلى باقي وحدات الشبكة .
- (ب) وحدة الاستقبال Receiving Unit .  
وهي وحدة استقبال البيانات والمعلومات من الوحدات الأخرى داخل الشبكة أو الشبكات الأخرى .
- (ج) وحدة التحويل Transmission Unit .  
وهي الوسيلة التي تنتقل بها المعلومات داخل الشبكة ويطلق عليها Modem وتأخذ أشكالاً عديدة فقد تكون خطاً تليفونياً أو موجات

perhigh Way وانفتاح أكبر على العالم (٢٠) .  
ومن التعريفات السابقة يمكن التعرف على الخصائص التالية لشبكة إنترنت .

### ١ الخصائص الأساسية لشبكة إنترنت :

نظراً لتعدد وتباين التعاريف الخاصة بإنترنت فإننا سوف نتناول عناصرها أو مكوناتها لنلها تلقى الضوء حولها وتمكننا من معرفة طبيعتها بدقة كما يلي :-

- ١ - إنترنت مجموعة من الحاسبات .
- ٢ - هذه الحاسبات مترابطة في شكل شبكة أو شبكات .
- ٣ - هذه الشبكات يمكنها الاتصال بشبكة أو شبكات أخرى أكبر وأوسع .
- ٤ - إن هناك أسلوباً للاتصال بين الشبكات هو البروتوكول ما بين الشبكات .
- ٥ - لا توجد سيطرة مركزية على شبكة إنترنت .
- ٦ - إنترنت يوفر استخدامات لكل المهنة وكل الأغراض .
- ٧ - هي وسيلة فعالة من وسائل الاتصال عن بعد Telecommunications باستخدام كوابل ووصلات وبرامج « Software » ونظم تشغيل واتفاقيات دولية ومنظومات الاتصال والتليفزيون المتفاعل والعديد من التطبيقات التي لها تأثير فعال في مجالات عديدة ومنها مجال الأعمال والمجالات الاقتصادية محل دراستنا وعلى الخصوص البورصات العالمية وزيادة

●● كما تستخدم بالإضافة إلى ذلك المساعدات الرقمية الشخصية - ليس دائماً - هي أجهزة خفيفة الوزن للاتصال بطريقة المعلومات فائقة السرعة ولا تحتاج إلى وصلات كهربائية .

●● ويمكن ربط الكمبيوتر بكل من الشبكات المحلية والدولية .

( شكل رقم ١ فى الصفحة التالية )

### شبكة الإنترنت فى مصر (٢١) :

أحرزت مصر تفوقاً فى مجال الربط الشبكي بالإنترنت نظراً لما تتمتع به من بنية أساسية فى مجال نقل المعلومات حيث إن لديها أكثر من ستة ملايين خط تليفونى تعتمد على كوابل الألياف البصرية ويتم فيها نقل المعلومات عن طريق منظومات النقل المتعدد للرسائل على نفس الخط Multiplexes بالتعاون بين كل من:-

■ مركز المعلومات ودعم القرار .

■ المركز الإقليمى لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج .

■ المجلس الأعلى للجامعات .

■ الهيئة القومية المصرية للاتصالات .

بطاقة قدرها ٦٤ كيلو بايت/ ثانية لمختلف مراكز إنترنت فى مصر وهى تغطى القاهرة الكبرى والإسكندرية وكل المحافظات بسرعة تصل إلى ٤٠ كيلو بايت ولعل ذلك قد حقق الاتساع والسرعة وثم ربط الشبكة بشبكة اتصالات البيانات الدولية من خلال القمر الصناعى أرابسات وانتلسات INTELSAT

الراديو أو الميكروويف أو نبضات الليزر Laser Beams ولعل الوحدات السابقة قد شهدت تطوراً كبيراً عند تصميم وتشغيل شبكة إنترنت (شكل رقم ١) .

### ثانياً : أما التطور الذى لحق شبكة الإنترنت

بالمقارنة بباقي الشبكات فيتمثل فى :

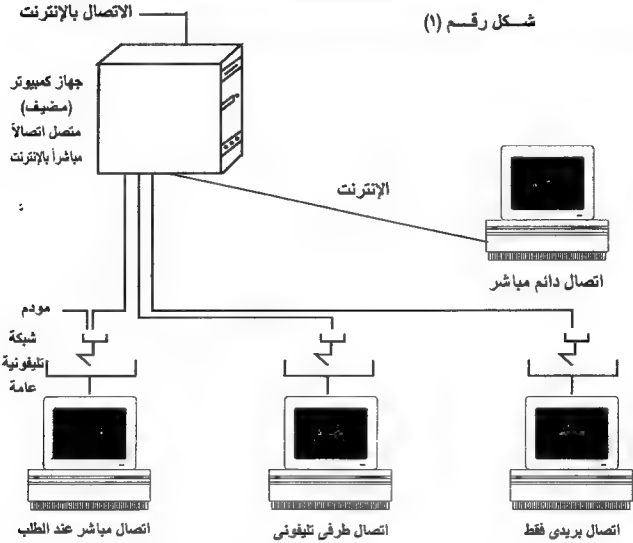
(أ) التطور بالنسبة لأجهزة الاستقبال المستخدمة فى شبكة الإنترنت .

●● إلى جانب المكونات المادية لجهاز الحاسب Hardware من CPU وطابعة Printer ولوحة مفاتيح Keyboard وشاشة Display Unit ومجموعة من برامج التشغيل Software مثل Windows/Lotus ١.٢.٣ Floppy disk Hard Disk مثل

●● فكل جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت يسمى مضيفاً Host ويكون له رقم خاص كخط التليفون تماماً لتمييز الرسائل المرسله والرسائل المستقبله وإذا كان الجهاز مشتركاً فى أكثر من شبكة فيكون له أكثر من رقماً ، كما يمكن أن يكون للجهاز اسم وليس رقم أو يكون له اسم ورقم معين إلى جانب استخدام الوسائط المتعددة Multi-media وهى المنطقة التى يتم توليف الكلمات المكتوبة مع الرسوم المتحركة والأصوات المجسمة فى نظام واحد فى نفس الوقت .

●● بالإضافة إلى المشغل أو المعالج Processor الذى يقوم بتوجيه المدخلات التى تتم تغذية الكمبيوتر بها وتقاس سرعة التشغيل بالميجاهرتز .

شكل رقم (١)



شبكة إنترنت ( شكل رقم ٢ ) .

### مزايا شبكة إنترنت :

● تتيح لمستخدميها الاستفادة من الإمكانيات الضخمة لهذه الشبكة وأيضاً يكون قليل التكلفة للشركة التي توفر الاشتراك في الشبكة لأن كل ما تنكفه هو شغل حيز صغير من التردد الموجي متاهي الصغر ومن ثم يكون التوسع في عدد المشتركين بلا حدود مما يقلل من تكاليف الاشتراك في الشبكة على المدى الطويل .

● إن ما يحصل عليه مستخدمو الإنترنت من بيانات أو رسائل إلكترونية يفوق ما يتحمله من

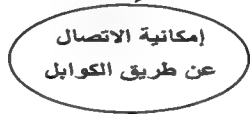
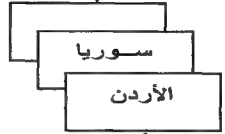
ومدخل الإنترنت الخاص بمصر في فرنسا ويقوم المجلس الأعلى للجامعات بإدارتها والإشراف عليها ولا يقتصر الاشتراك في الإنترنت في مصر حالياً على الشركات فقط بل امتد إلى الأفراد بالإضافة إلى الأكاديميين من خلال المجلس الأعلى للجامعات والمركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات وهندسة البرامج RITSEL وتعد شركة IBM في مصر هي الشركة الوحيدة المتصلة اتصالاً مباشراً بالإنترنت وينطوي برنامجها الجديد WARP ٢ / OS على العديد من الإمكانيات التي تسهل استخدام

شكل رقم (٢)

مراكز محورية وطنية

|                                |
|--------------------------------|
| الهيئات الحكومية وغير الحكومية |
| الشركات الخاصة                 |
| الهيئات الدولية                |
| هيئات الكمبيوتر الوطنية        |

المستخدمون



| الشبكة العربية الإقليمية لتكنولوجيا المعلومات |                            |                                 |                     |
|-----------------------------------------------|----------------------------|---------------------------------|---------------------|
| مقدمو خدمة الإنترنت                           | الاتصال بالشبكات الإقليمية | إمكانية الاتصال بقواعد البيانات | الخدمات الإلكترونية |



أجهزة الخدمة المعلوماتية الإقليمية (مثل الشبكة العنكبوتية وغيرها)



تكاليف مئات المرات .

■ يمكن من خلالها متابعة ماوصل إليه العلم في كافة الفروع ومن ثم توزيع العلم لخدمة المجتمع ، وتوفير خدمة بحثية متميزة للباحثين ، وتجعل من العالم على اتساعه قرية كونية .  
■ توفر خدمة لا حدود لها في مجال الأعمال والأسواق بما تتيحه من اتصالات سريعة وفعالة .

■ كما توفر الارتقاء بالأداء الحكومي ومعالجة مشاكله الإدارية ، كما توفر أسلوباً مناسباً للاتصال الجماعي كبديل عن اللقاءات والمؤتمرات .

■ توفر لك مكتب بريد وجهاز إرسال واستقبال ومكتبة ومركز أبحاث وسوق عملاقة وهي تتيح وتوفر الاستفادة من كل تقدم والانفتاح على العالم وهذا بلاشك سيوفر دفعاً لسياسة التحرر الاقتصادي والانطلاق بأسواقنا من المحلية إلى العالمية .

## الفرع الثاني

### هيكل إنترنت

سيقوم الباحث بإلقاء الضوء باختصار على بعض الأنظمة الهامة لهذا الهيكل والخدمات التي توفرها كما يلي :-

#### (١) نظام الخدمات المباشرة :

On - Line Services :

وهذا النظام يعتبر وسيلة إعلامية متعددة الوظائف وتتفوق على الخدمة التليفونية العادية

باعتبارها نظاماً متفاعلاً أى لا يكون المستخدم دائماً في دور المتلقى للمادة التي يستقبلها ويتلقاها وإنما يتحاور ويتفاعل مع الجهاز بأن يرسل بيانات أو استفسارات ويتلقى الإجابات عليها وتزيد فاعلية الخدمة المباشرة باستخدام الخدمات المتصلة والمعلومات فائقة السرعة اللتان تكفلان القضاء على الفاصل الزمني والمكاني بين الناس وهو أمر في غاية الأهمية في أ (٢٣) .

#### (٢) الشبكة العنكبوتية :

World Wide Web (www) :

ظهرت هذه الشبكة في منتصف عام ١٩٩٣ كتطوير لشبكة إنترنت باستخدام الوسائط المتعددة التي تتيح تجميع الوثائق معاً مما يتيح للمستخدمين مشاهدة الصوت والصورة و الفيديو عبر الإنترنت بعد أن كان وسيلة لإرسال واستقبال البريد الإلكتروني .

#### (٣) البريد الإلكتروني : E-Mail : (٢٤)

تعد خدمة البريد الإلكتروني إحدى الخدمات التي تقدمها شبكة إنترنت وأكثرها انتشاراً وشيوعاً وتتم باستخدام عناوين إلكترونية .

ويستخدم برنامج خاص بالبريد يسمى Unix أما بالنسبة لمستخدمي نظام Windows Pc يستخدمون برنامج Eudora وتنظم هذه البرامج حفظ هذه الرسائل والرد عليها أو تحويلها إلى شخص آخر كما تضمن سرية وسائل البريد الإلكتروني أو استخدام الاختصارات في الرسائل .

ونوالي استكمال هذا البحث في العدد القادم

﴿ إن شاء الله تعالى ﴾

## □ المؤتمر الدولي □

### للإدارة عن بُعد والتجارة الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

(من ٢٢- ٢٤ أبريل ٢٠٠٣م) (تحت إشراف مركز الخليج العربي للاستشارات الدولية)

\*\*\*\*\*

#### للحكومة الإلكترونية.

هذا وبعد عرض المحاور السابقة وبعد المزيد من المناقشات التي تمت من جانب السادة المشاركين فقد اجتمع المشاركون في المؤتمر في الجلسة الأخيرة وتوصلوا إلى العديد من التوصيات أهمها ما يلي :-

#### • التوصيات •

أولاً : التوصيات الخاصة بالإدارة عن بُعد :-

- اختيار المرشحين الملائمين لممارسة العمل عن بُعد .
- اختيار الوظائف الملائمة لهذا النوع من العمل .
- اتخاذ الوسائل اللازمة لتحسين الاتصالات في بيئة العمل الافتراضية .

• عقد اجتماعات دورية بين المديرين والعاملين عن بُعد للوقوف على تطور العمل ووضع الأهداف لإتمام العمل وتسليمه لإدارة العاملين عن بُعد .

• تحليل نتائج ومخرجات العمل الذي يمارسه العاملون عن بُعد كمرحلة إضافية على حجم وجودة العمل المنتج .

• الحصول على آراء وتعليقات العملاء حول عمل العاملين عن بُعد .

• الحصول على تقارير دورية يقوم العاملون بملئها حول العمل المنجز .

• عمل الإجراءات التصحيحية اللازمة للنتائج مع التطوير المستمر

• •

#### محاور المؤتمر

##### المحور الأول :-

- ١ - التجارة الإلكترونية مع الإشارة إلى مصر .
- ٢ - برنامج كمبيوتر متكامل عن الإدارة عن بُعد والعمل عن بُعد وكيفية التطبيق والوفورات المحققة .
- ٣ - البرنامج التجريبي للعمل عن بُعد تجربة AT & T وتجربة لومبارد وقياس إنتاج العاملين عن بُعد .
- ٤ - ورقة عمل حول مهارات الإدارة عن بُعد وجدوى العمل عن بُعد من جامعة واشنطن U.S.A .

##### المحور الثاني :-

- ١ - أساسيات وأساليب تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية والمحاسبة عنها .
- ٢ - أهم المشاكل الناجمة عن التجارة الإلكترونية وسبل حلها ( مثال من جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية ) .
- ٣ - تنمية التجارة الإلكترونية في الوطن العربي وإزالة قيود التبادل العربي .
- ٤ - حجية الكتابة الإلكترونية على دعائم غير ورقية في الإثبات ( حجية التوقيع الإلكتروني ) .

##### المحور الثالث :-

تطبيق واع لمفهوم الحكومة الإلكترونية ... شبكة الخدمات الحكومية في الدول العربية التخطيط الاستراتيجي والتصاميم الأساسية وخطة العمل

### ثالثاً : التوصيات الخاصة بالحكومة الإلكترونية :

- تحديد مجالات الخدمات الإلكترونية وتحديد الأولويات .
- تحديد تطبيقات تجريبية .
- تحديد عناصر الارتباط الإلكتروني وطبيعة الارتباط .
- تحقيق أكبر قدر من توفير الخدمة وأقل قدر من معوقات الوصول إلى الخدمة .
- توفير الحصول على الخدمة عن بعد .
- حصول التكامل الحقيقي للتطبيقات في تقديم الخدمة والتنسيق بين جميع الأجهزة الحكومية خلال عملية التحول الإلكتروني .
- العناية بمتطلبات المستفيد من الخدمة .
- إعادة النظر في إجراءات العمل وإعادة تصميمها بشكل يرفع الأداء والكفاءة في إنجاز العمل وتقديم الخدمات .
- أداء الإجراءات التصحيحية بشكل فعال .
- إعادة هندسة إجراءات الأعمال .
- تسريع أداء الإجراءات وكيفية تكاملها .
- الاعتماد على التفكير الإجرائي وليس الوظيفي في تحسين العمل .
- إدارة التغييرات المصاحبة لتحسين الإجراءات .
- تكامل أنماط وأشكال تحسين الإجراءات مع بعضها البعض .
- إدارة دور تقنية المعلومات في تهيئة التحسينات الإجرائية .
- قياس الأداء والفعالية والالتزام بخدمة العميل .
- البحث عن أفضل التجارب والتطوير المستمر من خلال التعليم وإدارة المعارف .
- الاهتمام بإدارة التغييرات الإدارية .
- التفكير بمنظور العمل وليس التقنية .
- تأمين الدعم الإداري وتعريف الوظائف والأنوار .
- التفكير بالم منظور الشامل وتقدير المخاطر والتجهيز للتحديات والصعوبات .

### ثانياً : التوصيات الخاصة بالتجارة الإلكترونية :-

- (١) استخدام أنظمة تبادل البيانات إلكترونياً بين المنظمات ذات الأنشطة المتشابهة والمختلفة
- (٢) استخدام أنظمة التجارة عبر الإنترنت .
- (٣) المحاسبة عن التجارة الإلكترونية في ظل أنظمة التجارة على الإنترنت .
- (٤) استخدام الأنظمة الآلية المحاسبية عبر الإنترنت التي توفر إمكانية التجميع والتقرير عن النفقات إلكترونياً بما فيها التجارة الإلكترونية وضرورة تطوير تطبيقات محاسبية مستحدثة باللغة العربية مخصصة بالكامل للمحاسبة على مختلف عمليات التجارة الإلكترونية .
- (٥) تشجيع التجارة الإلكترونية باعتبارها ركيزة أساسية لتنمية الصادرات .
- (٦) تعميق صناعة تكنولوجيا المعلومات من خلال تأكيد أهمية الاستثمار في التكنولوجيا بجميع مؤسسات الأعمال .
- (٧) تحقيق التنمية البشرية لإعداد الكوادر وتأهيلها في جميع المؤسسات والهيئات الخاصة والحكومية بما يخدم هدف نمو التجارة الإلكترونية .
- (٨) استصدار تشريعات مناسبة لتنظيم الموقف الضريبي في ظل انتشار التجارة الإلكترونية
- (٩) وضع ضوابط مناسبة لرسائل التجارة الإلكترونية وإيجاد أدلة إثبات عصرية قابلة للمراجعة والتحقق لمراقب الحسابات أو عند حدوث خلاف .
- (١٠) ضرورة إنشاء بنك معلومات النقل البحري وربطه بشبكة الإنترنت وتطوير المواقع الخاصة بالموانئ والمطارات .
- (١١) تطوير تطبيقات محاسبية مناسبة للتحاسب على مختلف جوانب التجارة الإلكترونية ووضع الضوابط المناسبة التي تستطيع بها الأجهزة الرقابية تحقيق المتابعة الإحصائية الكافية لحصر مواقع التجارة الإلكترونية وإصدار أدلة مناسبة بشأنها .



تمثل

## شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج

### صناعة الغزل والنسيج

واجهة مصر الصناعية المتقدمة في هذا المجال - وتلك الحقيقة يؤكدتها حجم ونوعية إنتاجها من الغزل وكذلك الإقبال المطرد الذي يلاقيه إنتاجها من هذه الغزول في أسواق العالم شرقاً وغرباً .

- والشركة تفخر بإنتاجها المتطور والمتنوع من الخيوط : السمكية - والمتوسطة - والرفيعة وكلها تتطابق وأرقى المواصفات العالمية .

- قطس ١٠٠ %

- الطرف المفتوح : من نمرة ٨ إلى نمرة ١٨ ( O.E ) .

- الغزل الحلقي : من نمرة ٢٤ إلى نمرة ٤٠ مسرحة وممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- ومن النمر الرفيعة : من نمرة ٥٠ إلى ٩٤ ممشطة مفردة ومزوية للنسيج والتريكو .

- خيوط الحياكة : من نمرة ٢٠ إلى نمرة ٩٤ .

- الخيوط المخلوطة :

- بوليستر / قطن ، بوليستر / فسكوز .

- من نمرة ١٨ إلى نمرة ٤٠ مسرحة للنسيج والتريكو مفردة ومزوية .

- خيوط الشانوهات بأنواعها المختلفة .

- الإكريلك :

وقد أضافت إلى إنتاجها المتميز من القطن والمخلوط والطرف المفتوح خطاً جديداً لإنتاج الآتي :

٥ غزل الإكريلك : من نمرة ٢٨ متري إلى ٥٠ نورمال وهى بالك نسيج أو تريكو بالنظام الصوفى .

٥ غزل الإكريلك قطن / قطنى ٥٠ / ٥٠

وتغزو أسواق الشركة أسواق أوروبا وآسيا حيث تقوم بتصدير معظم إنتاج مصانعها من خيوط الغزول المختلفة إلى مجموعة دول الاتحاد الأوربي - وباقي دول أوروبا الغربية - وأسواق دول أوروبا الشرقية - وأسواق الولايات المتحدة

الأمريكية - كندا - اليابان - تايبان - سوريا - قبرص - تركيا - لبنان -

الإدارة والمصانع : شبين الكوم برقبياً : شبينكس .

تليفون : ٣١٤٠٠٠ - ٣١٤٢٠٠ - ٣١٤٣٠٠ ( ٠٤٨ )

المكاتب :- الإسكندرية ت : ٤٨٣٢١٨٤ - ٤٨٦٥٢٦٦

- القاهرة ت : ٢٥٤٠٤٩٧

Fax : ( 048 ) 314100

# المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية ( نموذج مقترح للتطبيق على مصر )

\*\*\*\*\*

( ٤ ) دكتور / سعيد عبدالعزيز عثمان

أستاذ مساعد الاقتصاد العام - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية

\*\*\*\*\*

بدخل التجارة الإلكترونية دون الحاجة إلى أي تعديلات ضريبية ، وسوف يتم اختباره في هذا البحث من خلال تحليل وتقييم المعاملة الضريبية السائدة للدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية في مصر وفقاً لقانون الضرائب على الدخل رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ ، وانطلاقاً من نتائج اختبار هذا الفرض سوف يتم تحديد الملامح العامة والرئيسية لنموذج مقترح لمعاملة دخل التجارة الإلكترونية ضريبياً في ظل الظروف والخصائص السائدة في الاقتصاد المصري .

## أولاً : المعاملة الضريبية السائدة لدخل

### التجارة الإلكترونية في مصر :-

باستقراء نصوص القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ "المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣" ولائحته التنفيذية ، وخاصة تلك النصوص التي يمكن أن تعامل ضريبياً في نطاق الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية يتضح ما يلي :-

١ - لا يوجد أي نص صريح سواء في نصوص القانون أو لائحته التنفيذية ينص صراحة على معاملة الدخل الناتج من صفقات

استكمالاً لما سبق نشره من هذا البحث  
المبحث الثالث

## نموذج مقترح للمعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية

يستهدف هذا البحث من الدراسة الاستمرار في الاستدلال المنطقي على صحة فروض الدراسة الثلاث السابق تحديدها في مقدمة هذا البحث . فقد تبين لنا من المبحثين السابقين خطأ الفرض الأول للدراسة حيث إن القواعد والمفاهيم المحددة لسلطات الإخضاع الضريبي في نطاق التجارة التقليدية لا تتلائم مع طبيعة وخصائص التجارة الإلكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة ، وأن الأمر يحتاج إلى إدخال بعض التعديلات على بعضها ووضع مفاهيم جديدة للبعض الآخر ، كما تبين أيضاً صحة الفرض الثاني للدراسة حيث إن تصنيف دخل التجارة الإلكترونية بين إتاءة وربح أعمال يواجه بالعديد من المشاكل والصعوبات التطبيقية .

أما الفرض الثالث للدراسة والذي يتمثل في : أن التشريع الضريبي المصري السائد يسمح بمعالجة القضايا الضريبية المتعلقة

التجارة الإلكترونية ضريبياً ، ولكن ذلك لا يعنى أن الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية لا يخضع للضريبة حيث إن النصوص الواردة بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل جميعها تتعلق بالمعاملة الضريبية المتعلقة بالدخل سواء كان النشاط تجارياً أو صناعياً أو مهنيًا ، وسواء تعلق هذا الدخل بالأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص غير الطبيعيين دون التفرقة بين دخل الأنشطة والصفقات التقليدية والأنشطة والصفقات التي تتعلق بالتجارة الإلكترونية .

ونتيجة للعمومية التي تتسم بها هذه النصوص يمكن القول إن الدخل الناتجة من صفقات التجارة الإلكترونية سوف تخضع لضرائب الدخل سواء في نطاق الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين وشركات الأشخاص (الضريبة الموحدة على الدخل ) أو في نطاق الضرائب على دخل الأشخاص المعنويين (ضريبة دخل الشركات ) وبنفس الشروط والقواعد ، بالمفاهيم السائدة في نطاق القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ .

٢ - لقد أوردنا سابقاً أن التجارة الإلكترونية لها سماتها الخاصة وخصائصها المتفردة التي تجعل من القواعد والمفاهيم الضريبية التقليدية السائدة غير ملائمة للتعامل مع هذا النوع من الصفقات التجارية ، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم الخاصة بالمنشأة الدائمة أو سلطات إخضاع الضريبى أو التصنيفات الخاصة بطبيعة الدخل الناتجة

، بالرغم من ذلك فإن عمومية نصوص التشريع الضريبى السائد واتساعها ليشمل كافة الدخول ومن بينها دخل التجارة الإلكترونية سوف يخلق العديد من المشاكل والصعوبات التطبيقية المتعلقة بعدم وجود نصوص صريحة تتعلق بإخضاع دخول هذه الأنشطة للضريبة ، عدم إنطباق العديد من المفاهيم الضريبية السائدة ( الإقامة - الموطن الضريبى - المنشأة الدائمة ) على صفقات التجارة الإلكترونية بصفة عامة والدخول الناتجة من صفقات التجارة الإلكترونية الرقمية منها بصفة خاصة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن تصنيفات الدخل الواردة في التشريع الضريبى بين إتاوة وربح أعمال سوف تصبح قاصرة عن معالجة القضايا المتعلقة بتصنيف دخل التجارة الإلكترونية بين ضريبة وإتاوة خاصة أن كل نوع من هذه الدخول له معاملة ضريبية خاصة فيما يتعلق بوعاء الضريبة وإجراءات الربط والتحويل .

٢ - لا توجد أية نصوص قانونية في التشريع الحالى لضرائب الدخل في مصر تسمح بإخضاع دخل أنشطة الأطراف الوسيطة في التعامل الإلكتروني ( الموقع الإلكتروني - الخادم .... إلخ ) للضريبة إلا عن طريق أسلوب القياس ، وعلاوة على ذلك نجد أن مفهوم المنشأة الدائمة لأغراض الضريبة الواردة في نص المادة (٢) بالقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لا يعد ملائماً لاستيعاب أنشطة هذه الأطراف في مفهوم المنشأة الدائمة لفرض

الضريبة وخاصة أن أنشطة هذه الأطراف لها طبيعتها الخاصة التي قد لا ينطبق عليها مفهوم المنشأة الدائمة لأغراض الضريبة وفقاً لنص المادة رقم (٣) . ومن ناحية أخرى فإن محاولة توسيع مفهوم النصوص القائمة لاستيعاب أنشطة الأطراف الوسيطة في التبادل الدولي في ظل لائحة تنفيذية لا تشير من قريب أو بعيد عن أنشطة تلك الأطراف وطبيعتها سوف يولد العديد من المشاكل والصعوبات يصعب بل يستحيل على مصلحة الضرائب استيعابها ومواجهتها ، ويجعل المعاملة الضريبية المقررة عاملاً طارداً لمثل هذه الأنشطة في وقت تسعى الدولة جاهدة إلى تشجيع أنشطة التجارة الإلكترونية وتدعيمها .

بالإضافة إلى ما سبق فإن محاولة توسيع مفهوم النص مع عدم وجود إجراءات واضحة ومحددة باللائحة التنفيذية سوف يضفى على التشريع الضريبي صفة الغموض وعدم الوضوح ويزيد من المنازعات الضريبية بين الممولين ومصلحة الضرائب في وقت تسعى فيه المصلحة إلى بناء علاقة تقاهم وإقناع مع الممولين .

٤ - بالنسبة لأنشطة التجارة الإلكترونية الرقمية Digital Products والتي يتم تنفيذها من خلال التحميل المباشر Loading على الحاسبات الآلية للعملاء من منشآت وأفراد ، فإن التشريع الضريبي السائد وفقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لا يتضمن نصوماً قانونية

صريحة سواء في القانون أو في لائحته التنفيذية تسمح بإخضاع الدخول الناتجة من هذه الصفقات للضريبة ، كما أن إخضاع دخول هذه الصفقات للضريبة بما لا يدع مجالاً للبس والغموض يتطلب إضافة نصوص قانونية جديدة إلى قانون الضرائب على الدخل ولائحة التنفيذية أو على الأقل تعديلاً لبعض النصوص القائمة وبما يسمح بتحديد واضح لهذه الأنشطة وكيفية معاملة دخولها ضريبياً ، ويتعين أن تشير هنا إلى أن محاولة البعض خلق رأى عام بأن الحاجة إلى تعديلات ضريبية في النصوص ليست ضرورية بمرر أن النصوص القائمة تسمح بإخضاع تلك النوعية من التجارة الإلكترونية للضريبة وأن أسلوب القياس كفيل بتحقيق ذلك لن يحقق المصلحة العامة والأهداف الرشيدة والبناءة في هذا المجال ، كما أن تطبيق هذا سوف يخلق كما هائلاً من المشاكل والصعوبات والمنازعات الضريبية يصعب على مصلحة الضرائب استيعابها والتعامل معه في ظل انخفاض أو انعدام معرفة وخبرة الإدارة الضريبية بمشاكل وصعوبات تطبيق الضريبة على هذه الصفقات ، ومن المتوقع أن تصبح محاولة القياس فاشلة وغير مبررة في ظل سياسة المناداة بضرورة صياغة تشريعات جديدة تتلائم وتتوافق مع طبيعة وخصائص التجارة الإلكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة .

٥ - يتضح من التشريع الضريبي السائد في نطاق القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل

بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ أن المشروع الضريبي قد ميز في المعاملة الضريبية بين الإتاوة ( لم يذكر القانون لفظ الإتاوة وإنما تم النص على مضمونها ) وبقية بنود الدخل الأخرى ( والتي تم تصنيفها وفقاً لتحليلنا في المبحث السابق مكونات ربح الأعمال ) حيث تخضع مكونات الإتاوة لمعاملة ضريبية خاصة مختلفة نسبياً عن المعاملة الضريبية المقررة لبقية بنود الدخل (مكونات ربح الأعمال ) ، ويتضح ذلك جلياً في نصوص المواد (١٨) ، (١١١) مكرراً من القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٢ ونص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية.

**وباستقراء وتحليل وتقييم نصوص تلك المواد يتضح :**

١ - وفقاً لنص المادة (١٨) " تسرى الضريبة الموحدة على الدخل على كل مبلغ يدفع لأى شخص طبيعى أو شركات أشخاص مقابل حقوق المعرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها ، وذلك بغير أى تخفيض سواء لمواجهة التكاليف أو الأعباء العائلية ، وبذات السعر المقرر فى المادة (٩٠) من القانون " . ( حيث يكون السعر تصاعدياً عكس ما هو سائد فى غالبية التشريعات الضريبية والتي تجعل السعر قطعياً ) ويلتزم دافع العمولة والسمسرة غير المتصلة بمباشرة المهنة أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل الحقوق المنصوص عليها فى الفقرة السابقة من هذه المادة بحجز مقدار الضريبة المستحقة وتوريدها إلى مصلحة

الضرائب المختصة التى يتبعها خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالى لدفع العمولة أو السمسرة ..... إلخ ، كما تنص المادة ١١١ مكرراً ( ثالثاً ) من القانون على أن " تسرى الضريبة على أرباح شركات الأموال على المبالغ التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها فى البند (أولاً) ..... أو أية مبالغ أخرى تدفع مقابل حقوق معرفة أو استغلال على اختلاف أنواعها وصورها سواء تحققت هذه المبالغ فى مصر أو فى الخارج :: أما فى البند (رابعاً) من نفس المادة نجد أن الضريبة " تسرى على المبالغ التى تدفع لأى فى الخارج من غير الأشخاص الطبيعيين ..... أو أية مبالغ أخرى تدفع له مقابل حقوق معرفة أو استغلال أو أداء على اختلاف أنواعها وصورها " .

وفى المادة (٩) من اللائحة التنفيذية تم تحديد البنود التى تعد إتاوة لأغراض الضريبة والواردة فى المادتين (١٨) ، ١١١ مكرراً حيث إنهما تشمellan على " المبالغ المدفوعة مقابل حقوق المعرفة أو الاستغلال أو الأداء على اختلاف أنواعها أو صورها ، مثل المبالغ المدفوعة من أى نوع مقابل استعمال أو الحق فى استعمال حقوق النشر الخاصة بالأعمال الفنية والأدبية أو العلمية بما فى ذلك الأفلام السينمائية أو الأفلام والأعمال المسجلة للإذاعة والتلفزيون أو أية براءة اختراع أو علاقة تجارية أو تصميم نموذج أو خلطة ، أو تركيبة أو أساليب

سرية ، أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال معدات صناعية أو تجارية أو علمية أو مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية أو غير ذلك من الأعمال والصور .

ب - إن المبالغ المدفوعة مقابل حقوق المعرفة أو الاستغلال أو الأداء على اختلاف أنواعها وصورها تعد إتاوة لأغراض الضريبة وفقاً لنص ١١١ مكرراً (رابعاً) وتعامل معاملة ضريبية خاصة مختلفة عن المعاملة الضريبية المقررة لأرباح شركات الأموال ولكن بشرط أن تكون مدفوعة لأشخاص غير مقيمين في مصر ومن غير الأشخاص الطبيعيين ، والتمييز هنا بين ربح الأعمال والإتاوة في نطاق ضرائب دخل الشركات يقتصر فقط على طريقة تحديد وعاء الضريبة وتوقيت دفع الضريبة حيث يخضع إجمالي المبلغ المدفوع للضريبة بالسعر السائد والمقرر لأرباح شركات الأموال (سعر قطعي) دون السماح بأي تخفيضات لمواجهة أية تكاليف ، وتستقطع الضريبة من المنبع ويتم توحيدها لمصلحة الضرائب المختصة في المواعيد المقررة.

ومما يستوجب الانتباه في نص المادة ١١١ مكرراً (رابعاً) أن الإتاوات المدفوعة لغير المقيمين من الأشخاص الطبيعيين في الخارج لا تخضع للضريبة في مصر في حين أن نفس الإتاوة المدفوعة من قبل الشركة المقيمة في مصر والمدفوعة لغير المقيمين من غير الأشخاص الطبيعيين عن نفس الأنشطة تخضع للضريبة على المبالغ

الإجمالية دون أية تخفيضات ، ونحن نرى عدم وجود أي مبرر موضوعي لهذا التمييز في المعاملة الضريبية ، ففي الحالتين فإن المدفوعات تتم من قبل شركات أموال مقيمة في مصر وأيضاً في مقابل أنشطة ذات طبيعة متماثلة ، كما تتم تلك المدفوعات لصالح أشخاص غير مقيمين ومن ثم تصبح التفرقة في المعاملة الضريبية هنا غير مبررة وغير مقبولة وتمثل ضياعاً وتبيداً للموارد المالية للدولة دون أي مبررات موضوعية وخاصة أن بعض التشريعات الضريبية الأجنبية تسمح بخصم الضرائب المدفوعة في بلد ما من الضريبة المستحقة على المنشآت المقيمة ، وتكون التفرقة السابقة في المعاملة الضريبية بين المدفوعات للأشخاص الطبيعيين ( حيث لا تخضع للضريبة ) والمدفوعات ( الإتاوة ) لغير الأشخاص الطبيعيين مقبولة إذا كانت تلك المدفوعات تتم بين أطراف مقيمة في نفس البلد ، وهذا ما لم يتضمنه أصلاً نص المادة (١١١) مكرراً - رابعاً ..

أما بالنسبة للبيد (ثالثاً) من المادة ١١١ مكرراً فإن الإيرادات التي تحصل عليها شركات الأموال عن بيع حقوق المعرفة والاستغلال ... إلخ من مقيمين وغير مقيمين سوف تعد إتاوة لفرض الضريبة حيث تفرض الضريبة على إجمالي المبلغ دون أي استقطاعات ودون التفرقة بين ما إذا كانت الإيرادات من أشخاص مقيمين أو غير مقيمين ودون التمييز بين أشخاص طبيعيين وأشخاص غير طبيعيين.

ج - بالنسبة لنص المادة (١٨) والتي تقرر فرض الضريبة الموحدة على المدفوعات مقابل حقوق المعرفة والاستغلال ..... دون السماح بأية تخفيضات مع حجز الضريبة من المنبع وتوريدها للمأمورية الضرائب المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من الشهر التالي لدفع الإتاوة ووفقاً للأسعار المقررة في المادة (٩٠) من القانون ، فإننا نرى أن نص هذه المادة لم يتضمن نصاً صريحاً يسمح بإخضاع المدفوعات مقابل الأنشطة الواردة تفصيلاً في نص المادة (٩) من اللائحة التنفيذية للضريبة الموحدة على الدخل إذا كانت لصالح أشخاص غير مقيمين كما هو منصوص عليه صراحة في المادة ١١١ مكرراً رابعاً وهذا يخالف ما هو معمول به في كافة التشريعات الضريبية وما هو متفق عليه في النماذج الضريبية الدولية ويصفة خاصة نموذج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD" فأولاً تخضع المادة (١٨) الإتاوات المدفوعة لأطراف مقيمة لضريبة قاسية نسبياً حيث لا يتم السماح بأية استقطاعات يتم إنفاقها في سبيل الحصول على الدخل أو استقطاعات تتعلق بالأعباء العائلية ، كما أنها تخضع لنفس الأسعار المقررة على الأرباح والتي تكون ذات طابع تصاعدي مما يصعب من عملية التطبيق دون مبرر ، في حين أن العديد من الدول تعامل تلك المدفوعات لأغراض الضريبة على أنها إحدى مكونات ربح الأعمال وليس إتاوة عكس ما هو مقرر في المادة ١٨ ، كما أن

معاملة الإتاوة ضريبياً في غالبية التشريعات الضريبية تتم بسعر قطعي لا بسعر تصاعدي كما هو في مصر ، وثانياً إن المدفوعات لغير المقيمين عن الأنشطة السابق الإشارة إليها ( حقوق المعرفة - الأداء - إلخ ) لا تخضع للضريبة بنص واضح وصريح في حين أن تلك المدفوعات في كافة التشريعات والنماذج الضريبية السائدة تعد إتاوة وتخضع لضريبة بسعر قطعي ودون أية استقطاعات ( سبق توضيح ذلك تفصيلاً في المبحث السابق ) . وينجم عن عدم تطبيق نص المادة السابقة على غير المقيمين ضياعاً وتبيداً للموارد المالية للدولة دون أي مبرر .

د - بالرغم من أن نصوص المواد (١٨) ، ١١١ مكرراً والمادة رقم (٩) من اللائحة التنفيذية جميعها لا تتضمن أية إشارات إلى الدخل الناتجة من التجارة الإلكترونية ، إلا أن عمومية هذا النص يمكن أن تستوعب جزئياً المعاملة الضريبية لدخل التجارة الإلكترونية ، ولكن حتى تتم عملية الإخضاع للضريبة بصورة كاملة فإن الأمر يستلزم نصوصاً ضريبية جديدة تحدد نشاط وطبيعة التجارة الإلكترونية وتحدد بشكل واضح تصنيف الدخل الناتج منها (إتاوة أم ربح أعمال ) لأغراض الضريبة . يتضح مما سبق أن فرضية ملائمة التشريع الضريبي الحالي وفقاً للقانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المعدل بالقانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣ لمعالجة قضايا إخضاع الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية للضريبة

المعاملات الجزئية فى نصوص بعض المواد .  
وإيماناً واقتناعاً بفكرة المعالجة الضريبية الشاملة وليست الجزئية للدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية والرقمية منها بصفة خاصة ، وسوف تنطلق صياغة الملامح العامة للنموذج الضريبى المقترح لدخل التجارة الإلكترونية ، كما أن هذه الصياغة سوف تأخذ فى الاعتبار ما يلى :

• إن التجارة الإلكترونية فى مصر تجارة ناشئة ترغب الدولة فى تميمتها وتطويرها وتشجيعها وأن النظام الضريبى أحد وسائل تحقيق ذلك .

• إمكانيات التطبيق العملى المتوافرة حالياً والتي من المتوقع أن تتوافر مستقبلاً .

• إن الهدف المالى ليس هو الهدف الوحيد للضريبة بل يوجد العديد من الأهداف الأخرى التى لا تقل أهمية عن الهدف المالى .

• توحيد المفاهيم الضريبية المستخدمة فى التشريع الضريبى فى نطاق التجارة الإلكترونية بصفة خاصة نظراً للطابع العالى لهذه التجارة وحتمية التعاون الدولى فى هذا المجال .

• إن التشريع الضريبى هو جزء من منظومة تشريعية متكاملة ومن ثم فإن فاعلية التشريع الضريبى فى معالجة القضايا الضريبية المتعلقة بصفقات التجارة الإلكترونية سوف تتوقف على مدى تطور التشريعات الأخرى واستيفائها لمتطلبات التجارة الإلكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة .

فى ضوء المقدمة السابقة ، واستناداً إلى نتائج التحليل السابق لمعاملة دخل التجارة

فرضية غير صحيحة ، فكافة النصوص الواردة فى القانون ولأحتته التنفيذية قاصرة عن إخضاع صفقات التجارة الإلكترونية بصفة عامة والتجارة الرقمية منها بصفة خاصة للضريبة ، وأن الأمر يستلزم ضرورة تعديل بعض النصوص أو إضافة نصوص جديدة أو إضافة جزء مستقل فى القانون الضريبى يتعلق بالتجارة الإلكترونية يتناول كافة القضايا والإجراءات اللازمة لإخضاع دخل تلك الصفقات للضريبة بأقل قدر من مشاكل وصعوبات التطبيق .

## ثانياً : النموذج المقترح لمعاملة دخل

### التجارة الإلكترونية ضريبياً :-

نظراً لتعدد وتنوع أنشطة التجارة الإلكترونية ونموها بمعدلات سريعة ومضطردة فى العالم وفى مصر بصفة خاصة ، واقتناعاً بالخصائص والسمات المتفردة لهذه الأنشطة واختلاف طبيعة وحدة المشاكل والصعوبات المتوقع أن تواجه تطبيق الضريبة عليها ، واستناداً إلى كثرة المفاهيم والقواعد الضريبية المرتبطة بهذا النوع من التجارة واختلافها عن تلك السائدة فى نطاق التجارة التقليدية ، ومراعاة للسمعة العالمية للتجارة الإلكترونية ، واعتراضاً بانخفاض المعرفة والخبرة لدى الإدارة الضريبية ( على الأقل فى الوضع الراهن ) والمتعاملين فى التجارة الإلكترونية ، لكل ما سبق فإن المعاملة الضريبية للدخل الناتج من التجارة الإلكترونية يتعين تقريرها ووضع مفاهيمها وتحديد نطاقها وإجراءات ربط الضريبة عليها وتحصيلها فى باب مستقل من القانون دون اللجوء إلى

الإلكترونية ضريبياً في نطاق التشريع الضريبي المصري ، وتمشياً مع التحليل الوارد في المبحثين الأول والثاني من هذه الدراسة ، فإن الملامح الرئيسية للنموذج الضريبي المقترح لمعاملة الدخل الناتج من صفقات التجارة الإلكترونية ضريبياً في مصر تتمثل في التالي :-

أولاً : بالنسبة للمعاملة الضريبية لوسطاء التجارة الإلكترونية ( المواقع الإلكترونية ، الخادم ، مقدمى خدمة الإنترنت ) فإننا نقترح التالي :-

١ - إعفاء كافة الأنشطة التي تقوم بها المواقع الإلكترونية من الضريبة على الدخل سواء كانت الأنشطة التي تمارسها المواقع الإلكترونية ذات طبيعة تمهيدية أو تحضيرية أو كانت أعمالاً رئيسية ذات طبيعة إنتاجية ، وسواء كانت تلك المواقع تتطلب ترخيصاً من الدولة لممارسة نشاطها أو لا تتطلب ذلك .

ومن وجهة نظرنا يتعين أن يكون الإعفاء المقرر في هذه الحالة إعفاء صغرياً حتى تتوافر قاعدة بيانات ومعلومات ضريبية هامة للسلطات الضريبية فتقرير هذا الشكل من الإعفاء الضريبي له العديد من المبررات والمزايا الإيجابية من بينها :

• إن غالبية الأنشطة والوظائف التي تؤديها المواقع الإلكترونية ذات طبيعة تمهيدية أو تحضيرية تتعلق غالبيتها بالدعاية والإعلان والترويج وبصفة خاصة في المراحل الأولى لتطور ونمو التجارة الإلكترونية كما هو الحال في مصر ، كما أن إعفاء هذه الأنشطة يتوافق مع مبدأ التكافؤ في المعاملة الضريبية بين

صفقات التجارة التقليدية التي تتم من خلال منشآت أجنبية لها مكاتب أو فروع مقيمة يقتصر نشاطها على الأعمال التمهيدية والتحضيرية و صفقات التجارة الإلكترونية التي يعتمد نشاطها بصورة رئيسية على هذه الأعمال .

• إن إخضاع الدخل الناتج من أنشطة المواقع الإلكترونية للضريبة في مصر سوف ينجم عنه كم هائل من المشاكل والصعوبات التطبيقية تعجز مصلحة الضرائب في ظل الكفاءة المتاحة لها حالياً عن مواجهتها وإيجاد حلول ملائمة لها ومن ناحية أخرى سوف يتولد حافز قوى للمنشآت المقيمة في مصر على إنشاء أو تأجير مواقع لها بالخارج حيث لا تخضع أنشطة تلك المواقع للضريبة ، وعاملاً مثبطاً لأي منشآت أجنبية ترغب في إنشاء مواقع إلكترونية لها في مصر أو على خادم محلي يتخذ مصر موطناً له ، ومما يدعم هذا الاتجاه المرونة العالية التي تتمتع بها المواقع الإلكترونية في التنقل من دولة لأخرى بتكلفة تحويل منخفضة ، وبالعكس فإن إعفاء أنشطة المواقع الإلكترونية كلية من ضريبة الدخل سوف يخلق حافزاً قوياً للشركات الأجنبية في إفريقيا والدول العربية على اتخاذ مصر موطناً لمواقعها الإلكترونية ، كما تشجع الوحدات الأجنبية والمصرية العاملة في مصر من عرض وتسويق منتجاتها على مواقع الإلكترونيّة خاصة بها مملوكة أو مستأجرة أو على خادم محلي Server .

• إن الإعفاء الضريبي الصغري لأنشطة المواقع الإلكترونية سوف يشجع المنشآت التي تمتلك هذه المواقع أو تقوم بتشغيلها بتقديم كافة

وتتم لصالح منشآت أعمال مقيمة يتعين النص صراحة على اعتبارها إحدى مكونات ربح الأعمال في تلك المنشآت وتخضع للأسعار العادية للضريبة وبفرض القواعد والإجراءات الضريبية السائدة باللائحة التنفيذية .  
وتقديماً لمصعوبات التطبيق التي قد تواجه الإدارة الضريبية في هذا المجال فإننا نقترح التالي :-

أ - تقرض ضريبة بسعر قطعي ٢٠٪ ( يقل عن السعر العادي للضريبة ) على إجمالي المدفوعات والإيرادات التي تتم بين أطراف مقيمة مقابل الاستخدام أو الحق في استخدام الحقوق المتعلقة بالبرامج الجاهزة ، حقوق المعرفة ، حقوق التأليف والأعمال الفنية ..... إلخ . طالما كان الهدف من الاستخدام الأغراض التجارية من خلال إعادة البيع أو إعادة النسخ .... إلخ . على أن يلتزم مستلم الإتاوة أو دافعها بخضم الضريبة من المنبع وتوريدها لمصلحة الضرائب المختصة في خلال الشهر التالي لدفع الإتاوة أو الحصول عليها .

ب - بالنسبة للمدفوعات لأشخاص مقيمين ( أشخاص طبيعيين وممنوعين ) من قبل غير المقيمين مقابل الاستخدام أو الحق في استخدام الحقوق المتعلقة بالبرامج الجاهزة ، حقوق المعرفة ، حقوق التأليف ، الأعمال الفنية بمختلف صورها ومقابل المعلومات الإخبارية والعلمية التي لا يتم السماح بإذاعتها إلا بعد الحصول على إذن مسبق ... إلخ ، تقرض عليها ضريبة قطعية بسعر ٢٠٪ على إجمالي المبالغ المدفوعة وتورد الضريبة لمصلحة الضرائب المختصة وفقاً للإجراءات والمواعيد التي

البيانات والمعلومات الضريبية إلى السلطات الضريبية المختصة سعياً في الحصول على الإعفاء المقرر ، وحيث إن هذه البيانات سوف تتعلق بمنشآت أعمال غالبيتها تعمل في مصر وتمارس أنشطة التجارة الإلكترونية فإن هذه البيانات والمعلومات سوف يكون لها دور رقابي هام على الإقرارات الضريبية المقدمة من قبل منشآت الأعمال التي تعمل وتمارس أنشطة التجارة الإلكترونية في مصر ، كما أن هذه البيانات والمعلومات سوف تكون لها أهمية عالية في تخطيط وتصميم السياسات الضريبية الملائمة .

ثانياً : يتعين أن يتضمن التشريع الضريبي المقترح نصاً يفرق بين الإتاوة وربح الأعمال بالنسبة لإيرادات ومدفوعات المنشآت التي تتعامل في أنشطة التجارة الإلكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديداً واضحاً للأنشطة التي تعد مدفوعات أو إيراداتها إتاوة لفرض الضريبة ونقترح عند صياغة اللائحة التنفيذية استناد إلى ما تتضمنه المجموعة الثالثة من الأنشطة السابق تحديدها في المبحث الثاني من هذه الدراسة ، وأيضاً الاستفادة بما هو وارد في نص المادة رقم ١٢ من النموذج الضريبي التقليدي لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتعديلات المقترحة عليها ( المبحث الثاني ) .

أما صفقات التجارة الإلكترونية الرقمية بغض النظر عن طبيعتها أو تصنيفاتها والتي يكون الهدف منها الاستخدام الشخصي أو النهائي

تحدها اللائحة التنفيذية .

أما بالنسبة للمدفوعات عن الأنشطة السابقة والتي يكون الهدف منها الاستخدام النهائي داخل المنشآت دون السماح باستخدامها من قبل الغير فإنها تخضع للضريبة وبنفس السعر القطعي وتقرض على إجمالى المبالغ المدفوعة وتورد لمصلحة الضرائب المختصة ، ووفقاً للقواعد والإجراءات المتبعة ، ولكن يتعين النص صراحة على أن الضريبة المدفوعة فى هذه الحالة من تحت حساب الضريبة وتخضع للتسوية فى نهاية السنة المالية حيث إن المدفوعات مقابل الاستخدام الشخصى أو النهائي تعد لأغراض الضريبة إحدى مكونات ربح الأعمال وليس إتاة .

ج - تقرر الضريبة بسعر قطعى ٢٠ ٪ على إجمالى المدفوعات لغير المقيمين من أشخاص طبيعيين أو غير طبيعيين مقابل الحصول على منتجات التجارة الإلكترونية الرقمية بغض النظر عن طبيعة تلك المنتجات أى سواء كانت تنتمى للمجموعة الأولى من الأنشطة أو المجموعة الثانية أو المجموعة الثالثة ( المبحث الثانى من الدراسة ) ودون السماح بأية استقطاعات ، وتحجز الضريبة من التبع وتورد لمصلحة الضرائب المختصة فى المواعيد ووفقاً للإجراءات المقررة فى اللائحة التنفيذية على أن يتم التمييز فى المعاملة الضريبية على النحو التالى :-

● بالنسبة للمجموعة الأولى من الأنشطة الإلكترونية ( المبحث الثانى ) فإن الضريبة المسددة عنها تعد مبالغ مدفوعة تحت حساب الضريبة يتم تسويتها فى نهاية

السنة المالية باعتبار المدفوعات عن تلك الأنشطة مكونات ربح أعمال ، وإذا كانت المبالغ المدفوعة تحت حساب الضريبة ( عند التسوية ) تزيد عن الضريبة المستحقة على صافى الربح ( حالات استثنائية حيث إن سعر الضريبة المقطوعة أقل من السعر العادى للضريبة ) تحسب عن تلك الزيادة فائدة سنوية تعادل سعر الفائدة المعلن من قبل البنك المركزى عند إجراء التسوية ، ويعتبر مبلغ الضريبة الزائد وفوائده مبالغ مدفوعة تحت حساب الضريبة عن السنة القادمة .

● بالنسبة للمجموعة الثانية من المنتجات والسابق تحديدها فى المبحث الثانى من الدراسة والتي تعد كافة بنودها إتاة لأغراض الضريبة فإن إجمالى المدفوعات عنها تقرر عليها الضريبة بسعر قطعى ٢٠ ٪ وبنفس القواعد والإجراءات المحددة باللائحة التنفيذية دون إجراء تسوية بشأنها فى نهاية السنة المالية و تعامل محاسبياً فى حسابات المنشأة ووفقاً للقواعد والإجراءات المتبعة فى هذا المجال .

● بالنسبة للمجموعة الثالثة من الأنشطة الإلكترونية والتي تكون دخولها ذات طبيعة مختلطة ( إتاة - مكون ربح أعمال ) فإننا نقترح فرض الضريبة عليها بسعر قطعى ٢٠ ٪ على إجمالى المبلغ المدفوع وبنفس القواعد والإجراءات المقررة فى اللائحة التنفيذية على أن تعتبر المبالغ المدفوعة كضريبة على بنود ربح الأعمال فى تلك الأنشطة مبالغ مدفوعة تحت حساب

يوجد اختلاف في المعاملة الضريبية بين الإتاوات وبيع الأعمال عند دفع الضريبة حيث يظهر هذا الاختلاف فقط عند التسوية النهائية ، بالإضافة إلى أن الممول سوف يسعى لإظهار مدفوعاته المستحق عنها الضريبة حتى يمكن إدراجها في الحسابات كبدن من بنود التكلفة .

- استناداً إلى المزايا السابقة من المتوقع أن يصاحب الانخفاض في السعر القطعي الضريبة على دخل التجارة الإلكترونية زيادة مرونة الحصيلة الضريبية ، مما ينجم مزيد من الحصيلة الضريبية وليس انخفاضها كما يتوقع البعض .

ومما يدعم الآثار الإيجابية للمعاملة الضريبية المقترحة على الحصيلة ما يلي :-

- الأثر الإيجابي الناتج عن انخفاض نسبة التهرب الضريبي .
- إن العديد من الصفقات التجارية سواء المتعلقة بالتجارة التقليدية أو الإلكترونية غير خاضعة للضريبة في ظل التشريع الضريبي الحالي وخاصة بالنسبة لغير المقيمين سوف تصبح خاضعة في نطاق التشريع الضريبي المقترح .

ثالثاً : إن أسلوب الفحص الضريبي التقليدي السائد في نطاق التشريع الضريبي الحالي يصبح غير ملائم وقاصر عند معالجة صفقات التجارة الإلكترونية بصفة عامة والرقمية منها بصفة خاصة .

ففي ظل التجارة الرقمية تصبح المستندات التقليدية غير موجودة والدورة التقليدية للمستندات تكاد تكون منعدمة ، الدفاتر

الضريبة يتم تسويتها في نهاية السنة المالية خصماً من الضريبة المستحقة على صافي الربح .

ومن وجهة نظرنا فإن المعاملة الضريبية المقترحة السابق تحديدها لصفقات التجارة الإلكترونية الرقمية والتي يكون أحد أطرافها غير مقيم بصفة خاصة سوف يتحقق عنها الإيجابيات التالية :

- نتوقع أن يحقق الممول وفورات ضريبية حيث يدفع سعر ضريبة أقل من السعر المقرر في التشريعات الحالية أو حتى التشريعات المقترحة فمن وجهة نظرنا أن سعر الضريبة الذي تخضع له الإتاوة يتعين أن يكون أقل من السعر العادي لضريبة الدخل وهذا الاتجاه هو السائد في غالبية الدول إن لم يكن جميعها حيث إن الضريبة تفرض على إجمالي قيمة الصفقة وليس على صافي الربح .
- بالنسبة للخزانة العامة نتوقع أن يتوافر لديها موارد مالية بصفة مستمرة طوال السنة الضريبية تعالج مشكلة تركيز الإيراد في فترات معينة من السنة ، مما يقلل من الاعتماد على أذونات الخزينة في تمويل المعجز المؤقت بالموازنة العامة للدولة والناتج عن استمرارية الإنفاق العام طوال العام ، وتركز الإيرادات في فترات معينة .

- من المتوقع انخفاض نسبة التهرب الضريبي لأن سعر الضريبة منخفض نسبياً ، كما لا يوجد حافز لدى الممول على إخفاء أجزاء الإتاوات التي يحصل عليها ومعالجتها محاسبياً كبند من بنود ربح الأعمال بحيث لا

والإدارية لدى مصلحة الضرائب بل أيضاً التقلب على ضعف الإمكانيات المالية ، ففى ظل محدودية عدد المأموريات التى سوف تتعامل فى صفقات التجارة الإلكترونية سوف تتمكن مصلحة الضرائب من تدريب الأفراد المطلوبين تدريباً عالياً ، وتوفير الإمكانيات الإدارية والفنية المطلوبة .

- ويمكن التوسع فى عدد المأموريات الإلكترونية مستقبلاً مع نمو وتطور التجارة الإلكترونية ، ونقترح فى هذا المجال تحصيل رسم تنمية إدارية بمعدل ١٪ على دخول كافة منشآت الأعمال تخصص حصيلة هذا الرسم فى تحسين الكفاءة الإدارية للعاملين بمصلحة الضرائب بصفة عامة والإدارات الإلكترونية منها بصفة خاصة وتوفير الإمكانيات الفنية المطلوبة .

■ ضرورة أن يتضمن التشريع الضريبى نصاً يلزم فيه مقدموا خدمة الإنترنت بإدخال برمجيات خاصة على المواقع الإلكترونية تسمح بتقديم تحليلات تفصيلية عن المواقع الإلكترونية من حيث زوار الموقع والصفقات التى يتم تنفيذها ... إلخ . وهذه البرمجيات موجودة بالفعل يتم استخدامها لخدمة أصحاب المواقع للتأكد من سلامة التشغيل واكتشاف الأعطال الفنية وتحليل الملفات الموجودة على تلك المواقع ، وسوف تقيد هذه البرمجيات فى عمليات الحصر الضريبى لصفقات التجارة الإلكترونية بمختلف منشآت الأعمال التى تتعامل فى مثل هذا النوع من الصفقات ، كما أن اقتناء مثل هذه البرمجيات فى مأموريات الضرائب المختصة يعد ضرورة حتمية لاستيفاء أسس الفحص الإلكتروني .

والسجلات ذات طبيعة خاصة ويتم التسجيل فيها إلكترونياً فى كافة المراحل والبيانات والمعلومات المتعلقة بحسابات المنشأة مخزنة على وسائط إلكترونية يصعب فحصها وتتبعها بالوسائل التقليدية ، والإمكانيات الإدارية لدى مصلحة الضرائب محدودة والإمكانيات الفنية والمالية ضعيفة وغير متوفرة ، فى ظل هذه الظروف سوف ينجم عدد من مشاكل وصعوبات التطبيق يمكن أن تحد من فاعلية النموذج الضريبى المقترح ، ولذلك فإننا نرى ضرورة توافر عدد من المقومات الرئيسية لزيادة فاعلية تطبيق ما سبق اقتراحه ، وتتمثل تلك المقومات فى عدد من المقترحات التكميلية والضرورية هى :-

■ إنشاء إدارة ضريبية مستقلة ( على أساس نوعى وجغرافى ) فى كل محافظة تسجل بها كافة المنشآت التى تتعامل فى أنشطة التجارة الرقمية ، مجهزة بأحدث التقنيات اللازمة ، أفرادها مدربون تدريباً عالياً مع إلزام كافة المنشآت التى تتعامل فى التجارة الإلكترونية الرقمية بصفة رئيسية بالتسجيل الضريبى فى تلك الإدارات ، على أن يكون التسجيل إجبارياً للأطراف الوسيطة ( الخادم / الموقع الإلكتروني / مزود الخدمة ) كل فى نطاقه الجغرافى ، وإذا كان النشاط يتعدى مجال أكثر من محافظة جغرافية على الممول أن يختار مأمورية الضرائب التى يسجل فى نطاقها ، أما بالنسبة للمنشآت التى تمارس التجارة الإلكترونية على نطاق جزئى فتظل مسجلة فى نطاق المأموريات التى تتبعها فى نطاق التجارة التقليدية ، وهذا الاقتراح سوف يتقلب جزئياً ليس فقط على مشكلة ضعف الإمكانيات الفنية

### ضرورة ملحة في هذا المجال للحد من

مشاكل وصعوبات تطبيق الضريبة على دخل صفقات التجارة الإلكترونية بصفة عامة وتلك التي تتم بين أطراف مقيمة وأخرى غير مقيمة بصفة خاصة وأيضاً حتى يمكن إخضاع الأطراف الوسيطة في التبادل الإلكتروني ( الخادم - مزود الخدمة - الموقع الإلكتروني ) للضريبة ، فبدون التعاون الدولي في هذا المجال يصعب إن لم يكن مستحيلاً إخضاع دخل الأطراف الوسيطة للضريبة في مصر نظراً للمرونة العالية التي يمكن أن تتحرك بها تلك الأطراف من دولة لأخرى ، وقد كان ذلك أحد مبررات اقتراحنا بإعفاء دخول هذه الأطراف من الضريبة .

ونقطة انطلاق التعاون الضريبي الدولي في هذا المجال تتمثل في ضرورة توحيد المفاهيم الضريبية المستخدمة في التشريع الضريبي لتتلائم مع تلك السائدة في الاتفاقيات الدولية وقد حاولنا مراعاة ذلك في المقترحات السابقة . وفي نهاية هذا البحث يود الباحث أن يؤكد اقتناعه بأن العناصر والأفكار التي يتضمنها النموذج المقترح إنما تم صياغتها من منظور قابليتها للتطبيق العملي وقدرتها على تحقيق الأهداف المبتغاة من السياسة الضريبية المرتبطة بمجال البحث ، إن ذلك يتطلب دراسة إجرائية للأفكار الواردة بهذا النموذج . هذا ، ويقدم التحليل الذي عرضه الباحث في المبحثين الأول والثاني المنطلقات الرئيسية والضرورية التي تشكل أي منهج للتطبيق السليم لهذا النموذج .

والله الموفق،،،

■ يتعين توفير برمجيات التتبع لدى مأموريات الضرائب المختصة بفحص ومراجعة بيانات صفقات التجارة الإلكترونية بمنشآت الأعمال ، وهذه البرمجيات موجودة ومتوافرة عند الخادم المستضيف للمواقع الإلكترونية حيث يتم تحميلها على حاسبه الخاص للقيام بوظائفه واقتناء هذه البرمجيات وتكاملها مع البرمجيات المتوفرة عند الخادم وفي المواقع الإلكترونية سوف يحقق الفاعلية في عمليات الفحص والرقابة والمراجعة ، وفي هذا المجال يتعين أن يتضمن التشريع الضريبي نصاً يلزم الخادم ومقدمي خدمة الإنترنت بتقديم كافة البيانات والمعلومات التي توفرها تلك البرمجيات إلى مأموريات الضرائب المختصة ولن يكون هذا الإلزام عاملاً طارداً لأنشطة الخادم ومقدمي الخدمة من مصر بل إن هذه الأطراف سوف يتولد لديهم حافز قوى لتقديم البيانات والمعلومات المطلوبة طالما ارتبط الإعفاء الضريبي الممنوح لهذه الأطراف بتقديم هذه البيانات والمعلومات ( سبق اقتراح الإعفاء الصفري للدخل الناتج من أنشطة الأطراف الوسيطة في التعامل الإلكتروني ) .

■ يتعين على مأموريات الضرائب المختصة والسابق اقتراحها أن تعتمد على أسلوب الفحص الضريبي الاختباري نظراً لصعوبة تحقيق الفحص الضريبي الشامل لكافة المواقع الإلكترونية ، في حالة تعددها وتنوعها ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية تحديداً للقواعد والإجراءات اللازمة لإتمام الفحص الاختباري بطريقة فعالة .

رابعاً : يعد التعاون الضريبي الدولي

## المراجع العربية والأجنبية .

### أولاً : المراجع العربية :

- د / السيد عطية عبدالواحد التجارة الإلكترونية ومشكلاتها ومستقبلها في ضوء توصيات المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ( ١٩٩٩ ) .
- د / جلال الشافعى ، المعاملة الضريبية للصفقات التى تتم من خلال التجارة الإلكترونية ، الأهرام الاقتصادى ، سبتمبر ( ١٩٩٩ ) .
- د / حامد دراز ، د / سعيد عبدالعزيز ، النظم الضريبية المقارنة ، الجزء الثانى ، ، الدار الجامعية ، بيروت ( ٢٠٠٠ ) .
- د / رمضان صديق ، الضرائب على التجارة الإلكترونية ، دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ( ٢٠٠١ ) .
- عبدالحفيظ منصور ، التوقيع الإلكتروني وشبكة الاتصالات الآمنة ، مؤتمر الاتحاد العربى لخبراء المحاسبة القانونيين ، بيروت ، أبريل ( ٢٠٠٢ ) .
- د / عبدالعزيز مصطفى ، دراسة تحليلية لمشاكل المحاسبة الضريبية عن صفقات التجارة الإلكترونية مع تناول خاص للصفقات الرقمية التى تتم بالتحميل المباشر عبر الشبكة الدولية ، مؤتمر

- الضرائب على الدخل فى مصر وتحديات القرن الحادى والعشرون ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، الإسكندرية ، يوليو ( ٢٠٠١ ) .
- د / رافت رمضان أحمد ، عالم التجارة الإلكترونية المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ( ١٩٩٩ ) .
- د / رافت أحمد وآخرون ، الضرائب فى عالم الأعمال الإلكترونية ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المجلد الثانى ، العدد الثانى ، يونيو ( ٢٠٠٠ ) .
- مؤتمر تحديات التجارة الإلكترونية والسبل إلى مواجهتها ، جامعة الدول العربية والمجتمع العربى للإدارة ، مسقط ، عمان ، أكتوبر ( ٢٠٠٠ ) .
- مؤتمر الاتحاد العربى لخبراء المحاسبة القانونيين ، أفاق الأعمال الإلكترونية والاقتصاد العربى بيروت ، أبريل ( ٢٠٠٢ ) .
- مؤتمر الضرائب على الدخل فى مصر وتحديات القرن الحادى والعشرين ، كلية التجارة . جامعة الإسكندرية ، يوليو ( ٢٠٠١ ) .
- د / يونس البطريق ، السياسات المالية الدولية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ( ٢٠٠١ ) .

www.hu.int.

- \* Lukas A. Tax Bytes : A Primer on the Taxation of Electronic Commerce, Cato Institute Trade Policy Analysis No. 9, (1999), Washington, D.C.
- \* Susanne Teltscher, United Nations Conference on Trade and Development, Tariffs, Taxes and Electronic Commerce: Revenue Implications for Developing Countries, New York and Geneva, 2000
- \* OECD (2000). The Application of the Permanent Establishment Definition in the Context of Electronic Commerce: Proposed of the Clarification of the Commentary on Article 5 of the OECD Model Tax Convention. Revised Draft for Comments, OECD, March 2000, Paris
- \* OECD (1999a). Business-to-Business Electronic Commerce : Status, Economic Impact and Policy Implications, DST/ICCP/IE (99) 4/FINAL. 11 October 1999, Paris.
- \* OECD (1999b). Progress Report: Taxation and Electronic Commerce, Technology Technical Advisory Group ( TAG) Report, October 1999, Paris.
- \* The Economist (2000a). Internet Economics. 1 April 2000.
- \* The Economist (2000b). A Survey of Globalization and Tax 29 January 2000.
- \* UNCTAD (1998). Policy Issues Relating to Access to Participation in Electronic Commerce, TD/B/Com.3/16, 17 September 1998, Geneva.
- \* William Kath, E-. Commerce Taxes, National Tax Journal 14 No. 1 ( March, 1998 ) PP 19 - 36.
- \* Volker Kabish : Tax aspects of International Electronic Commerce, Legal Issues Platform, Norwegian Research Center for Computers and Law, Univ. of Oslo, ESPRIT Project, No. 27028/2000.
- \* Volker Kabish & Mey Marianne Unruch : Law and Technology - Tax, ESPRIT Project, No. 27028/2000.

## ثانياً : المراجع الأجنبية :

- \* Albertina M. Fernandez: Business, Tax Authorities work toward consensus on Electronic Commerce, Tax Notes International. Vol. 24, Nov. 1997.
- \* Ann Faripo : Taxation of Electronic Commerce Residence, Tax Journal, May 1998.
- \* Ann Faripo : The problems of Identifying residence, Tax planning E . Commerce review, Vol. 1, No. 3, 1999.
- \* Arvid Aage Skaar : Commentary on Articles 5 of the OECD Model Treaty : The concept of Permanent Establishment, in Irene J.J. Burgers and Rijkele Betten (eds.): The taxation of Permanent Establishment, International Bureau of fiscal documentation (IBFD) publication, Amsterdam. 1994.
- \* Australian Tax Office : Tax and the Internet, Aug. 1997, at [www.ato.gov.au](http://www.ato.gov.au).
- \* Kennedy, D., : Taxing E. Commerce, at [www.kpmg.ie/tax/ITR](http://www.kpmg.ie/tax/ITR).
- \* France M. Horner and Jeffery Owens: Tax and the Web,
- \* New Technology, Old Problems Bulletin For International Fiscal Documentation, Vol. 11/12, 1996.
- \* Hardesty, D., Character of E. Commerce Income : Revised Report, Sept. 24, 2000 (<http://www.ecommercetax.com/ect.doc/092400.htm>).
- \* Hardesty, D., : Allocating Profit to the Web, part 2, April 29, 2001, at : [www.ecommercetax.com](http://www.ecommercetax.com).
- \* Hardesty, D., Electronic Commerce : Taxation and Planning, Warren Gorham & Laminate, 1999 (<http://www.ecommercetax.com/ect.htm>).
- \* Hardesty, D., International Taxation of Digital Products and Services, March, 27 , 2001 (<http://www.ecommercetax.com/doc/032700.htm>).
- \* ITU: Challenges to the Network, Internet for Development, Executive summary , at :

# مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة

إمام كامل

زميل جمعية الضرائب المصرية - زميل الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب

تتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية كما تؤثر في توزيع الموارد ، كما تلعب دوراً هاماً في زيادة نمو وتطوير المجتمع وتنظيم الكفاءة الاقتصادية .

ثم كلمة أ. د / أحمد فرغلى حسن عميد الكلية والذي أشار إلى أن المعلومات المحاسبية تلعب دوراً هاماً في اتخاذ القرار وأن المحاسبة والمراجعة تأثرتا بالأحداث السياسية والاقتصادية والتي من أهمها ظهور التكتلات الاقتصادية والجات .

أما أ. د / نجيب الهلالي رئيس الجامعة فأشار إلى ضرورة طرح أساليب ملائمة لنمو العلاقة بين أساتذة المحاسبة والمحاسبين .

ودعا أ. د / عبدالعزيز حجازي رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر إلى ضرورة دعم الثقافة القانونية للمحاسبين والمراجعين وأن هناك مفاهيم جديدة في المحاسبة منها المحاسبة الاجتماعية ومحاسبة الزكاة لأن هناك حوالي ١٧٠ مليار جنيه تداول في المؤسسات المالية التي تتبع النظام الإسلامي ... كما حذر من احتكار المهنة لأنه سوف يؤدي إلى

تحت رعاية

الأستاذ الدكتور عاطف عبيد

رئيس مجلس الوزراء

و.أ.د / مفيد شهاب

وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

و.أ.د / نجيب الهلالي جوهر

رئيس جامعة القاهرة

و.أ.د / أحمد فرغلى حسن

عميد كلية التجارة ومقرر المؤتمر

و.أ.د / عبدالعزيز حجازي

رئيس مجلس الوزراء الأسبق ورئيس المؤتمر

نظم قسم المحاسبة بكلية التجارة - جامعة

القاهرة . مؤتمره السنوى الأول « حول

مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة » .

وبدأت فعاليات المؤتمر بكلمة أ. د / إبراهيم

رسلان حجازي رئيس قسم المحاسبة وأمين

عام المؤتمر مؤكداً على الدور الذى تقوم به

مهنة المحاسبة فى المجتمع وأن هناك العديد

من العوامل التى أثرت فى نظام المحاسبة

ونظم قياس الأداء منها العولمة ، الخصخصة ،

والاندماج ، كما أضاف فى كلمته أن المحاسبة

انحدار مستواها .

وقد جاء بكلمته أ. د / مفيد شهاب وزير التعليم العالى والدولة للبحث العلمى مؤكداً على أهمية الوضع الاقتصادى فى إحداث التطور وأن الحاسبة من أهم المجالات الاقتصادية التى تتطلب تطوراً لها ، عن طريق التعرف على واقع مهنة الحاسبة وكيفية تطويرها فضلاً عن ضرورة نشر الثقافة القانونية ، وقد شارك فى المؤتمر العديد من أساتذة الحاسبة والضرائب بالجامعات المصرية والعربية والمحاسبين القانونيين ورجال الأعمال .

واشتمل المؤتمر على أربعة محاور :-  
المحور الأول : حول التطورات المستقبلية فى مجال الحاسبة والمراجعة .

المحور الثانى : حول المعلومات المحاسبية ودورها فى ترشيد قرارات الاستثمار والتعامل فى سوق الأوراق المالية .

المحور الثالث : حول دور مراجعى الحسابات فى ظل تطوير مهنة الحاسبة والمراجعة .

المحور الرابع والأخير : تناول دور المعلومات المحاسبية فى توفير المزايا المحاسبية .

وقد استمر المؤتمر لمدة يومين بدأ بالجلسة الافتتاحية ثم الجلسة الأولى التى تم فيها استعراض مجموعة الأبحاث التالية :-

١ - التحولات الاقتصادية بمصر وآثارها على صلاحية النظام المحاسبى الموحد بالتطبيق واقتراحات التطوير أ. د/ هالة

عبدالله الخولى .

٢ - تقييم حقوق الملكية فى ظل مجمعات الخسائر المتراكمة .

أ. د/ يوسف عبدالقادر .

٣ - معايير أداء خدمة تأكيد الثقة فى نظم المعلومات الإلكترونية .

د/ عبدالعزيز مصطفى .

٤ - The Auditing Aspects of Earning Management .

أ. د/ أحمد محمد عبد المجيد - تجارة عين شمس .

٥ - مسئولية المراجع الخارجى فى القضايا البيئية ذات العلاقة بالمنشأة محل المراجعة .

أ. د/ أحمد عبدالمولى الصباغ

الجلسة الثانية تناولت الأبحاث التالية :

١ - دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق الخرطوم للأوراق المالية .

أ. د/ مصطفى نجم البشارى .

٢ - مدى إدراك أهمية استخدام البيانات المحاسبية فى ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالى .

د/ وليد زكريا صيام .

٣ - Stock Financial Structure, Creditworthiness and country Analysis - Market Development : Across .

Dr. : Hassom Mounir El-sady.

٤ - القيمة الاقتصادية المضافة (EVN)

والقيمة السوقية المضافة للمنشأة  
(MVA) وتعظيم ثروة حملة الأسهم .

أ.د/ إبراهيم رسلان .

و.د/ هالة الخولى .

٥ - دراسة تحليلية للاتجاهات الرئيسية  
للأبحاث المحاسبية المعتمدة على بيانات  
أسواق الأوراق المالية .

٦ - دور المعلومات المحاسبية المنشورة في  
التنبؤ بأسعار الأسهم في بورصة الأوراق  
المالية في المملكة الأردنية الهاشمية .

د/ خليل أبو حشيش .

الجلسة الثالثة : حول دور مراجعى الحسابات  
في ظل تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة برئاسة  
أ.د/ عبدالعزيز حجازي وتناولت  
الموضوعات التالية :

١ - نموذج مقترح لتقييم مخاطر المراجعة  
الخارجية للقوائم المالية بالتركيز على  
مخاطر الغش «الاحتيال» .

أ.د/ شوقي عبدالعزيز بيومي .

٢ - تقييم كفاءة المصادقات كأسلوب من  
أساليب الإثبات في المراجعة دراسة  
تحليلية ميدانية .

د. صافيناز عبدالحى عبد الحميد .

٣ - الإطار العام لرقابة جودة عملية المراجعة  
أ.د/ أحمد عبدالمولى الصباغ .

٤ - مدى توافق خطط دراسة المحاسبة في  
الجامعات المصرية وجامعات دولة  
الإمارات العربية المتحدة مع متطلبات

المنشآت المهنية المالية .

د/ محمد حسن عبدالعظيم .

٥ - مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر الواقع  
وضرورات التطوير تناولها .

أ/ محمد محمود النفاوى /محاسب  
قانوني / والذي أوضح فيها الأسباب التي  
أدت إلى انهيار الأداء المهني لمهنة  
المحاسبة في مصر والواقع الأليم. في ظل  
مزاولة المهنة في القانون الحالي .

٦ - أهمية تطبيق معايير المحاسبة ضريبياً  
والحاجة إلى مستويات أداء مهني  
للاستشارات الضريبية .

أ/ عبدالله العادلى/ محاسب قانوني  
وتناول بعض النقاط الهامة حيث أشار إلى  
ضرورة وجود نصوص في قانون الضرائب عن  
مهنة المحاسبة ، وضرورة وجود معايير مهنية  
للاستشارات الضريبية وأوضح أن من أهمية  
الخدمات الضريبية توافر تخطيط ضريبي جيد  
بالإضافة إلى تمثيل المنشأة أمام مصلحة  
الضرائب مع تحديد الموقف الضريبي في حالة  
الاندماج والاستمرار .

أما الجلسة الرابعة : فتناولت موضوع « دور  
المعلومات المحاسبية في توفير التفاضلية » وتم  
مناقشة الأبحاث التالية :-

١ - تقييم مفهوم وأساليب إدارة التكلفة من  
منظور كلى - مدخل النظم .

أ.د/ القريب محمود بيومي .

٢ - التحليل النفعي لانحرافات التكاليف

- الصناعية غير المباشرة من منظور إدارة التكلفة . د/ سعيد الضو
- ٣ - الإدارة الاستراتيجية للتكلفة . د/ سهير الطنملى .
- ٤ - دراسة تحليلية لنماذج قياس وتحليل تكلفة الجودة . د. / هيثم أحمد حسين .
- وانتهى المؤتمر بالتوصيات التالية :-
- ١ - أهمية الارتقاء بمستوى الإفصاح المحاسبى وغير المحاسبى كضرورة تلازمه للتحوّل إلى اقتصاديات السوق .
- ٢ - ضرورة الإفصاح عن تبؤات الإدارة خاصة فيما يتعلق بالدخل المتوقع وتوزيعات الأرباح المتوقعة والسياسات التى تتبعها الإدارة فى هذا الشأن وكذا خطط الاتفاق الاستثمارى ومصادر تمويلها وآثارها المستقبلية على ربحية المنشأة .
- ٣ - ضرورة أن تسعى الجهات المعنية فى مصر إلى إبرام الاتفاقيات التى يمكن من خلالها الحصول على التراخيص اللازمة لأداء خدمة الثقة فى النظم بواسطة مكاتب المحاسبة والمراجعة المصرية .
- ٤ - ضرورة أن يولى المراجع الخارجى اهتمامه وعنايته بالقضايا البيئية نتيجة للاهتمام الواسع المدى بالبيئة وحمايتها والحفاظ عليها .
- ٥ - تدعيم استقلال وحياد المراجع الخارجى لما ينعكس أثره على تقليص دور منشأة

- الأعمال فى التحكم فى ربحية المنشأة .
- ٦ - ضرورة إلزام الشركات المتداولة أسهمها فى بورصة الأوراق المالية بتقديم تقارير قطاعية للوفاء باحتياجات المستثمرين والمحللين الماليين وجمهور المستخدمين للمعلومات المالية بصورة عامة .
- ٧ - تفعيل دور البحوث المحاسبية فى خدمة القضايا الاقتصادية والتنمية فى مصر بما ينعكس مردودها على الارتقاء بمستوى المراجعة .
- ٨ - الاهتمام بدور المعاهد والمنظمات المهنية فى التأهيل والتدريب المستمر للمحاسبين والمراجعين .
- ٩ - ضرورة تشكيل لجنة محايدة على المستوى القومى للإشراف على عمل المراجعين وتقييم أدائهم ورقابة جودة عمليات المراجعة ومراجعة نظم تكليف المراجعين بما يؤدى إلى منع الاحتكار ويزيد من جودة الأداء المهني .
- ١٠ - أهمية تشكيل لجان المراجعة فى منشآت الأعمال لما لها من أثر ملموس فى توفير دعم واستقلال إدارات المراجعة الداخلية بها من ناحية ومراجعى الحسابات من ناحية أخرى .
- ١١ - متابعة توصيات اللجنة المشكلة لعملة المعايير المحاسبية للاستفادة منها فى التطبيق فى مصر ، وأهمية إصدار معايير مراجعة دولية موحدة لمراقبة جودة عمل المراجعين على المستوى الدولى .
- ١٢ - دعم الثقافة العامة للمحاسبين

للمستشار الضريبي تجعل منه مصدراً  
لثقة المجتمع الضريبي .

١٧ - تطوير البرامج الدراسية المتعلقة بمقررات  
المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة  
المصرية لتتضمن مجموعة من المجالات  
المعاصرة من أهمها المحاسبة الاجتماعية  
ومحاسبة صناديق التكافل الاجتماعي  
والمعاشات والمحاسبة والمراجعة البيئية ،  
المحاسبة في المنظمات غير الحكومية  
والمحاسبة على المنح والقروض الدولية  
ومحاسبة الشركات متعددة الجنسيات  
والمحاسبة عن المشتقات المالية  
واستخدامات الحاسب الآلي في مجالات  
المحاسبة والمراجعة .

١٨ - تطوير مقاييس التنمية البشرية والإنسانية  
لتوفير المعلومات التي تخدم أغراض  
المحاسبة القومية والاجتماعية .

١٩ - أهمية الرابطة بين قياس وتحليل تكاليف  
الجودة الشاملة في المنشأة وبين المقاييس  
المالية وغير المالية لعناصر إدارة الجودة  
الشاملة بما يحقق تكامل قياس أداء هذه  
المنشآت مع ضرورة الاهتمام بالإفصاح  
عن معلومات تكاليف الجودة والتقارير  
الدولية للمحاسبة وتعظيم الفائدة  
لمستخدمي هذه التقارير .

٢٠ - حث إدارة منشأة الأعمال على الأخذ  
بأسلوب إدارة التكلفة بما يحقق لها ميزة  
تنافسية مستحدثة أو تطوير وتحسين  
الميزة التنافسية الحالية الأمر الذي  
ينعكس أثره على تنمية ودعم الصادرات .

والمراجعين والتركيز على النواحي المتعلقة  
بمهنة المحاسبة والمراجعة ومتابعة  
التطورات التي تتم في مجال التشريع  
والتنظيم والرقابة .

١٣ - وضع مجموعة من الضوابط لعمل غير  
المصريين في مهنة المحاسبة والمراجعة في  
مصر مع اقتراح إعادة تفعيل دور المادة  
الرابعة من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١  
قبل إلغائها بالقانون ٤٥٧ لسنة ١٩٥٤ .

١٤ - مراعاة أن يتضمن مشروع القانون  
المقترح لتنظيم مزاولة مهنة المحاسبة  
والمراجعة بمصر تعديل تشكيل لجنة  
القيّد للمحاسبين بعيداً عن الجهات  
الحكومية وأن يتم تنظيم آلية اختيار  
المحاسبين أعضاء لجنة القيد بالإضافة  
إلى تمثيل الأكاديميين في لجان القيد  
والامتحانات والتدريب لضمان الارتقاء  
بمستوى الأداء المهني والتأهيل العلمي  
للمحاسبين والمراجعين وأهمية تشكيل  
مجلس أعلى للمحاسبة والمراجعة يشارك  
فيه الأكاديميون مع ممارسي المهنة .

١٥ - ضرورة إجراء تعديلات تشريعية في  
قوانين الضرائب تراعي المعايير  
المحاسبية وأثارها على منشآت الأعمال  
بما يحقق مصلحة تلك المنشآت وكذلك  
مصلحة الخزنة العامة .

١٦ - تفعيل دور المستشار الضريبي مع ضرورة  
توفير معيار لمستويات الأداء المهني

## شركة مصر / إيران للغزل والنسيج

(هيراتكس)

شركة مشتركة بين مصر وإيران

أنشئت في ظل قانون استثمار المال العربي والأجنبي  
رقم ٤٣ / ١٩٧٤ والقوانين المعدلة له  
\* ويبلغ رأس المال المدفوع حالياً ٥٤.٢٥٠ مليون جنيه

منها :

٥١٪ حصة الجانب المصري ويمثلها :

- شركة مصر / شبين الكوم للغزل والنسيج
- شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار
- بنك الاستثمار القومي

٤٩٪ حصة الجانب الإيراني ويمثلها :

- المؤسسة الإيرانية للتنمية والتجديد الصناعي « إيدرو »
- \* النشاط الرئيسي : إنتاج وتسويق غزل القطن والقطن المخلوط من نمرة ٤ إلى نمرة ١٠٠ إنجليزى
- \* الاستثمارات : بلغت الاستثمارات في الشركة حوالى ١٠٠ مليون جنيه
- \* الإنتاج السنوى ١٢٠٠٠ طن من مختلف خيوط الغزل الحلقي والمفتوح منها ٥٠٠٠ طن تصدير تحقق ما يقرب من ٢٧ مليون دولار في أسواق أمريكا وكندا واليابان وتايوان وتركيا وإيران ودول شمال أفريقيا ودول السوق الأوروبية المشتركة والدول الإسكندنافية

\* العمالة والأجور يبلغ عدد العاملين ٣٨٠٠ عامل منها ١٠٣٢ عاملة والباقي من الذكور وتبلغ أجورهم السنوية ما يقرب من ٨ مليون جنيه

# الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس

يقدم إبداعات شركاتها التابعة  
لموسم الشتاء



المسوجات المتميزة بأنواعها  
الملابس الجاهزة والتريكو  
الملابس الداخلية من القطن  
المصري المتميز  
الوديات بأنواعها  
أطقم الملايات والكوفرتات  
البطاطين

إنتاجها يعنى  
الجودة  
الأولوية  
السعر المناسب

تباع

لدى المتكلمين العام والخاص

للإستعلام: ٧ ش الطاهر - عابدين مبنى الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج للملابس

خلف بنك مصر - محمد فريدت: ٣٩٠٦٩٤٢ فاكس: ٣٩٠٢٢٣٥